الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 2011-2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
شوقي معاوي

الأستاذ (ة) المشرف (ة)
د. إيمان نعمون

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
دلال بن سمينة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
إيمان نعمون	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
مروة كرامة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

السنة الجامعية: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 2011-2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

شوقي معاوي

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

د. إيمان نعمون

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
دلال بن سمينة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
إيمان نعمون	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
مروة كرامة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله ﷺ

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه، ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفتنا بإشرافها على مذكرة د."نعمون ايمان" التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها حقها بصبرها الكبير علينا ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل، كما نتقدم بالشكر المسبق الى اعضاء اللجنة الموقرة.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني كل خطوة في عملي، إلى مدرستي الأولى في الحياة، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

الى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا والى من سهر الليالي من اجل تربيتي وتعليمي، وجعلني أكبر في ازكى وأطهر فضيلة ابي اطال الله في عمره

إلى شموع البيت المنيرة إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

لأستاذتي الكريمة "نعمون ايمان" التي كلما طلبت كمية من وقتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها المتعددة

إلى من جمعني بهم القدر أغلى وأعز الناس إلى قلبي أصدقائي، إلى الذين قاسموا معي مقاعد الدراسة في الجامعة دفعة

2022/2021 تخصص اقتصاد دولي

أهدى إليهما هذا العمل المتواضع أدخل الله السعادة على قلوبهم

قال الله تعالى "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

المجادلة (11)

شوقي

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى التركيز على سعي الدول من خلال التكامل الاقتصادي الاقليمي الى توسيع تجارتها البينية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء، وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي والوصفي والمنهج التحليلي الذي يساعد على جمع ومعالجة كافة المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتمت معالجة اشكالية الدراسة بتناول فصل اول تطرقنا من خلاله الى عرض مفاهيم تخص التكتلات الاقليمية وفصل ثاني تناولنا فيه آثر التكتلات على التجارة البينية، اما في الفصل الثالث فقدمنا تجربة الاتحاد الاوروبي كنموذج من التكتلات الكبرى واعتمدنا على الاحصائيات الرسمية بخصوص التجارة البينية لدول الاتحاد الاوروبي.

ومن بين النتائج المتوصل اليها ان للتكتلات الاقتصادية أثر ايجابي على تطوير التجارة الخارجية وذلك نتيجة الغاء القيود والحواجز فيما بين الدول الاعضاء، كما نجد ان تجربة الاتحاد الاوروبي يعد من أكبر نماذج التكامل الاقتصادي في العالم.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية الاقليمية، الاتحاد الاوروبي، التكامل الاقتصادي، التجارة البينية.

Abstract:

This study aims to focus of countries through regional economic integration to expand their inter-trade and increase economic cooperation among the member states first we discussed concepts related to regional blocs, and a second chapter dealt with the impact of blocs on intra-regional trade. In the third chapter, we presented the experience of the European Union as a model of the major blocs and relied on official statics regarding intra-EU trade.

Among the results reached is that the economic blocs have a positive impact on the development of foreign trade, because of the abolition of restrictions and barriers among member starts. We also find that the experience of the European Union is one of the largest models of economic integration in the world.

Key words: Regional economic blocs, European Union, Economic integration, Intra-commerce.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	آلية توزيع الاصوات داخل المجلس التي اقرتها اتفاقية نيس	32
(2)	عدد أعضاء البرلمان الاوروبي حسب الكثافة السكانية لكل دولة	33
(3)	تجارة الاتحاد الاوروبي في البضائع حسب المنتجات 2020	39
(4)	اهم الشركاء التجاريين الرئيسين للاتحاد الاوروبي 2020	40
(5)	التجارة البينية بين دول الاتحاد الاوروبي 2020	43
(6)	الميزان التجاري لبعض دول الاتحاد الاوروبي 2020	45

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	خريطة الاتحاد الاوروبي	29
(2)	تطور التجارة العالمية خلال الفترة (2011-2020)	36
(3)	حجم تجارة البضائع فيما بينها دول الاتحاد الاوروبي	37
(4)	حجم الواردات السلعية بين بعض الدول منها الاتحاد الاوروبي	37
(5)	تجارة السلع خارج الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2011-2020)	38
(6)	تجارة الاتحاد الاوروبي في البضائع مع الصين (2011-2020)	41
(7)	اجمالي الطاقة المتاحة في الاتحاد الاوروبي ومصادرها (2020)	42
(8)	تصدير البضائع الى دول الاعضاء الاخرى 2020	44
(9)	البضائع الاكثر تداولا داخل الاتحاد الاوروبي (2017-2020)	45

مقدمة

مقدمة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا في العلاقات الاقتصادية الدولية وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي سابقا والتقدم الذي شهدته الرأسمالية الى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل من اهمها ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية، وان تنامي هذه الظاهرة جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية، وأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول خيار أمثل تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، كما اصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، ويضمن التوافق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة حيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية.

فالتفاعلات التي ادت الى تكوين التكتلات الاقتصادية زادت من الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في الاخير مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة ارادتها فإنها تعلن هذه الارادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك.

ومع تعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فان بروز التكتلات بهذا الزحام يؤكد على قوة العوامل التي ادت الى ظهور التكتلات في مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد.

ومن أهم نماذج التكتلات الاقتصادية الاقليمية الحالية هي الاتحاد الاوروبي الذي اكتمل مع بداية 1993 ليكون احدى التكتلات الكبيرة، ذات التأثير الهام على التجارة الدولية، وحاول الاتحاد الاوروبي تجسيد ظاهرة اقتصادية جديدة على مستوى فوق الإقليمية والتي عرفت بظاهرة التكتلات الاقتصادية.

1- إشكالية الدراسة:

سعت دول الاتحاد الاوروبي الى انشاء تكتلات اقتصادية إقليمية، والتي استهدفت تحرير التجارة وتحسين مستوى المعيشة، فضلا عما يترتب على قيام هذا التكامل من توسيع للأسواق وتنسيق بين السياسات.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هو أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية؟**

وتؤدي هذه الاشكالية الى طرح اسئلة فرعية تتمثل في:

1. ما هو التكامل الاقتصادي؟ وماهي المراحل التي مر بها؟
2. فيما تكمن علاقة التكتلات الاقتصادية بالتجارة البينية؟
3. ما هو أثر التكتل الاقتصادي على حجم التجارة الخارجية؟
4. هل استطاع الاتحاد الاوروبي من انجاح الوحدة الاوروبية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة يمكن تبني الفرضيات التالية:

1. التكامل الاقتصادي هو اندماج مجموعة من الدول التي تربط بينها علاقات اقتصادية وحل المشاكل التي تواجهها.
2. دعم وتسهيل التجارة البينية يساعد في تسهيل عملية التكامل الاقتصادي.
3. تساهم التكتلات الاقتصادية بتحويل التجارة من البلد ذو تكلفة اعلى خارج التكتل الى البلد ذو تكلفة اقل داخل التكتل، بدلا من نقل الانتاج من المصدر الاقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة الى المصدر الاكثر كفاءة وذو تكلفة منخفضة داخل التكتل، وذلك من خلال الاثر الانشائي للتجارة.
4. استطاع الاتحاد الاوروبي من انجاح الوحدة خاصة في مجالات الاستثمار والتجارة.

2- الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات بحثت في التكتل الاقتصادي نذكر منها:

- مذكرة ماجستير من اعداد "آسيا الوافي" تحت عنوان "التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2006-2007م. حيث تناولت الباحثة في هذه الورقة مرتكزات التكامل واهم التكتلات الاقتصادية في العالم مع تناول ابعاد التنظيم التجاري الدولي اما جوهر الدراسة فتضمنت العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية وبين الاطار المتعدد الاطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية.
- مذكرة ماجستير من اعداد " سكينة حملاوي" تحت عنوان "واقع التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة في ظل الازمة المالية الراهنة-دراسة حالة الشراكة الاورو متوسطية-دول المغرب العربي-" كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر-بسكرة 2011-2012م. وتضمنت الدراسة النظرية تنامي ظاهرة التكتلات وصولا الى الاقليمية الجديدة ومحاولة معرفة علاقة التكتلات الاقتصادية الجديدة وتداعيات الازمة المالية العالمية اما الدراسة التطبيقية فتضمنت دراسة حالة لتجسيد الدراسة النظرية من خلال دراسة حالة الشراكة الاورو متوسطية-دول المغرب العربي.

- مذكرة ماجستير من اعداد "عبد الوهاب رميدي" تحت عنوان "التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية–دراسة تجارب مختلفة–جامعة الجزائر، 2007/2006. وتضمنت الدراسة النظرية توضيح ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وفي الدراسة التطبيقية اظهار بعض التجارب المختلفة لتكتلات الدول النامية كتحديات في عصر العولمة، سوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا الكوميسا، ورابطة دول شرق اسيا، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وفيما يخص الدراسات التي تناولت التكامل الاقتصادي نذكر:

- مذكرة ماجستير من اعداد "شنيني عادل" بعنوان "دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة الى بعض التجارب الدولية" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية 2010-2011م.حيث تضمن الفصل الاول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والذي تناول فيه مراحل ومقومات التكامل ونظرة عامة حول التكامل، وتناول في الفصل علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية والذي تضمنت اساسيات حول التجارة البينية. اما فيما يخص الفصل التطبيقي قتم فيه عرض لبعض التجارب الدولية في التكامل الاقتصادي بالإشارة الى التجربة العربية.
- مذكرة ماجستير من اعداد الأستاذة "طويل حدة" تحت عنوان "دور الاتحاد الاوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية –أزمة اليونان نموذجا–"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2018/2017م. وقد تناولت ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي مع عرض بعض النظريات المفسرة للتكامل وأحدث التطورات في نظرية التكامل الاقتصادي الدولي. إضافة الاتحاد الأوروبي ومحاولة ربط التكتلات الاقتصادية بأهم المتغيرات الراهنة.

ومن الدراسات التي تناولت الاتحاد الاوروبي:

- مذكرة ماجستير من اعداد "طبني مريم" بعنوان "واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل الازمات المالية 2002-2012" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة،2013-2014م. والذي تناولت في الاطار النظري دراسة اهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية واهم اساليب السياسة التجارية الدولية كما سلطت ضوء على التكتلات الاقتصادية الاقليمية بالإضافة الى دراسة أهم الأزمات التي ضربت المنظومة الرأسمالية، اما الاطار التطبيقي فتناولت فيه تحليلا لواقع التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي وذلك بتسليط الضوء على السياسة التجارية لهذه الاخيرة واعطاء لمحة حول تجارته الخارجية من خلال تناول التركيبة السلعية للاتحاد الاوروبي.

بينما حاولنا من خلال دراستنا معرفة أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية واقتصرت دراستنا على دراسة المحطات المهمة في العملية التكاملية لاهم التجمعات الدولية وخاصة الاتحاد الاوروبي وتم اختيار الحقبة الزمنية من 2011-2020.

3- منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيق اهدافها تم استخدام واتباع خليط من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية حيث استخدم المنهج الوصفي في طرح مفاهيم عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، كما اعتمدنا على المنهج السردي في الحديث عن العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والتجارة البينية، اضافة الى المنهج التاريخي لتتبع مراحل ونشأة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي كما اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك بهدف تحليل المعطيات والبيانات التي تخص حجم التجارة البينية للاتحاد الاوروبي.

اما بالنسبة للأدوات المستخدمة لجمع المعلومات فتم اللجوء الى الكتب والاطروحات والمجلات الاقتصادية والمؤتمرات والمقالات والتقارير الاحصائية، بالإضافة الى المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت.

4- أهمية الدراسة

مما سبق ذكره، يمكن بلورة اهمية البحث في النقاط التالية:

- اكتساب الموضوع مكانة دولية على المستوى الاقتصادي، المتمثل في التكتلات الاقتصادية.
- ابراز تأثير التكتلات والتكامل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية.
- تتبع مسيرة الوحدة الاوروبية.
- ابراز اهمية تجربة نموذج الاتحاد الاوروبي وسعيها لتحقيق اهدافها ظل الوحدة الاوروبية.

5- خطة الدراسة:

في معالجتنا لهذا الموضوع قسمنا البحث الى ثلاث فصول يضم كل منها:

الفصل الأول: تطرقنا في الفصل الاول الى مفاهيم عامة حول التكتلات الاقليمية وذلك لإزالة الغموض عنها، كما تطرقنا الى التكاملات الاقتصادية حيث عرضنا فيها كل من شروط التكامل ومقوماته، كما سلطنا ضوء على اهداف التكامل ومعيقاته.

الفصل الثاني: فتناولنا أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة البينية وبدوره عرضنا فيه أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية كأثر هذه التكتلات على التجارة الدولية ونشاط شركات العابرة للقارات. كما ذكرنا أثر التكتلات على توسيع حجم التجارة الخارجية من خلال الاثار الساكنة والديناميكية.

الفصل الثالث: في هذا الفصل حاولنا عرض تجربة الاتحاد الاوروبي والمبادلات التجارية البينية وذلك من خلال عرض نشأة ومراحل تطوير الاتحاد الاوروبي وذكر اهدافه والتنظيم المؤسساتي للاتحاد. كما تناولنا فيه واقع التبادلات التجارية الداخلية والدولية للاتحاد الاوربي واعتمدنا فيه على تحليل تلك التبادلات بين دول اعضاء الاتحاد الاوروبي، وتجارة مع خارج الاتحاد.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول التكتلات الإقليمية

تمهيد:

في نهاية القرن العشرين شهد العالم المزيد من التوجه نحو ظاهرة التكتل والتجمع، وتميز بميل بارز الى ظاهرة التكامل الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتلم مكانا بارزا في الادبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الاسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم المتقدمة او نامية تتجه الى الدخول في تجمعات الاقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

وهذا ما حاولنا التعرض اليه في هذا الفصل من خلال تخصيصنا لمبحثين، حيث تناولنا في:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثاني: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم دول العالم الى ضرورة ايجاد وسيلة كفيلة بتحقيق المطالب الاقتصادية وفق سياسات مختلفة للوصول الى الاهداف المطلوبة، ولن يتحقق ذلك بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكتل وتكامل الدول المعنية.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية

سوف نتطرق الى:

الفرع الاول: مفهوم التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية وانتشر هذا الاهتمام الى مناطق اخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

وعليه فنجد ان التكتل الاقتصادي يعرف على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول الى اقصى درجة رفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بانه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية او الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا او منطقة تجارة حرة فالتكتل الاقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء.

ومن هنا يمكن القول بان التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجا اليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق اهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي الى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ومعنى ذلك ان التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية او غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في انحاء وحدات التكتل. (مُحَمَّد، 2014)

الفرع الثاني: مفهوم الإقليمية

هناك اتجاهين رئيسين يجب التمييز بينهما وهم:

الإتجاه الأول: الذي يرى في الاقليم وحدة أرضية تضم في اطارها مصالح مترابطة كما ان التنظيم الاقليمي يجسده اتفاق بين الدول المتجاورة لتنظيم شؤونها الدولية كما تراه مناسبا. نجد ان هذا التعريف يركز على المعيار الجغرافي اي الوحدة الجغرافية.

الإتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه ان الاقليمية هي تنظيم إقليمي يضم مجموعة من الدول ذات المصالح المشتركة بمعاهدات واتفاقيات مشتركة، كما يشترط هذا الاتجاه ألا يقل عدد الدول المشكلة للتجمع الاقليمي عن اربعة دول، ويرى ان المصلحة السياسية هي اهم دافع لاقامة هذا التجمع.

ومما سبق يمكن تعريف الاقليمية انها مجموعة من الدول المنتمية الى اقليم جغرافي معين سواء كان هذا الاقليم داخل القارة الواحدة او يتعدى القارة الواحدة، حيث تجمعها خصائص اقتصادية واجتماعية معينة. كما انها تعتبر بمثابة حل وسط للدول التي تريد ان تفتح ابوابها لجميع الاسواق الدولية الذي تنادي به العولمة وبين رغبتها في عدم الانعزال عن العالم الخارجي. (مساهل، 2013/2014)

ومن بين اهداف السياسات الاقتصادية الاقليمية نذكر ما يلي: (يحي، 2013/2012، صفحة 13)

1. تحسين التوازن في التوزيع الاقليمي للسكان والصناعة.
2. تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل.
3. تحسين توزيع الدخل بين الاقاليم.
4. تحسين ميزان المدفوعات للاقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الاقليمية في الطلب على العمل.
5. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة الى ازالة الفوارق الاقتصادية بين الاقاليم.
6. الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الاقليمية.

المطلب الثاني: ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الثاني من الثمانينات وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي، تهدف الى اعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أثر واضح على المستوى العالمي، وتختلف طبيعة هذا الاثر حسب ما إذا كانت الدول نامية ام صناعية.

ومن اهم تلك المتغيرات التي اثرت في العالم اجمع ما شهده العالم يوم الخامس عشر من نيسان سنة 1994 حيث تم التوقيع من طرف مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية ايذانا لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية او ما يسمي بالعولمة التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها اوجه اخرى سياسية وثقافية وحتى اجتماعية.

وهذه العولمة حسب رؤية بعض الكتاب ليست الا مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة الى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة انتاجية كونية، وادارة اقتصادية شديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية.

ان العولمة تهدف الى جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الاسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الاموال والقوى العاملة وللتكنولوجيا ضمن اطار من رأسمالية حدية الاسواق، وهذا ما يؤدي الى خضوع العالم لقوى السوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة عائد الى ان مقومات السيادة الاقتصادية اصبحت عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، وتختلف العولمة بهذا المفهوم عن مفهوم الاقتصاد الدولي (العالمية) الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، اي ان الدولة تشكل العنصر الاساسي في مفهوم العالمية في الاقتصاد الدولي في حين ان الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الاساسي في مفهوم العولمة. (محمود، 2018، الصفحات 182-181)

وترجع نشأة التكتلات الاقتصادية الى فترة الثلاثينات من القرن العشرين وعلى خلفية ازمة الكساد العالمي وفشل سياسات الحماية ومنحي الاكتفاء الذاتي وبروز فلسفة التعاون الدولي، ودعم هذا الاتجاه الدروس المستسقاة من الحرب العالمية الثانية وضرورة التعاون لإعمار ودعم حركات التحرر الوطني في الدول النامية وتفعيل المنظمات الدولية التي انشئت بعد الحرب المذكورة.

وفي نهاية القرن العشرين وبداية الالفية الجديدة شهد العالم المزيد من التوجه نحو ظاهرة التكتل والتجمع وفي الوقت نفسه تعزيز القائم منها، بعد ان تكون وتبلور النظام الدولي الجديد، ومن أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية وتدفق المعلومات وازالة العوائق امام حركة التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية والاتجاه نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة.

وتأخذ تلك التكتلات اشكالا وصيغا متعددة تبعا لدوافع واهداف اقامتها، فهي اليوم اما ذات هيكل قانوني محدد وموجود بالفعل، كما هي الحال مع الاتحاد الاوروبي و(النافتا)، او انه بصيغة تعاون اقتصادي وتجاري وثيق من دون الإطار القانوني مثل مجموعة دول الاسيان، وفي الواقع فان كل دولة في العالم اليوم عضو في اتفاقيات تكاملية الا في حالات نادرة. (العيساوي، 2007)

المطلب الثالث: خصائص التكتلات الإقتصادية ودوافعها

للتكتلات الاقتصادية عدة خصائص تسعى الى تحقيقها ودوافع قيامها يعود الى مجموعة الاسباب.

الفرع الأول: خصائص التكتلات الإقتصادية

تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي، وبالتأمل في كل هذه التكتلات يلاحظ انها تميزت بمجموعة من الخصائص لعل من اهمها مايلي: (السبتي و علوى، 2018)

1. أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى انها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الإقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا.
2. أن هذه التكتلات تنقسم الى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ونامية، وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية.
3. يتبنى كل تكتل اقتصادي استراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الاخرى.
4. تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وانتاجها، واتساع أسواقها الإستهلاكيه والانتاجية وتنوع هياكلها الإقتصادية، ومواردها وكثافة حجم سكانها.
5. حرية تنقل السلع والخدمات والاشخاص ورؤوس الاموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
6. توفير مزايا ومكاسب تعجز دولة منفردة عن تحقيقها.
7. ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجمل تجارتها الخارجية، وهذا ما يجعلها تخفض من التبغية الاقتصادية او تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي الى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها واسواقها.
8. قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الاخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي الى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة او التفاوض مهما كان شكله.
9. تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكة المتعلقة بحجم السوق.
10. المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنظمة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الاخرى خارج نطاق التكتل.
11. الاستفادة من رؤوس الاموال والايدي العاملة الماهرة والاستغلال الامثل للموارد المتاحة في المنطقة التكامل.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الاقليمية

تتعدد أسباب اقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي: (رميدي، 2006/2007)

أولا: أسباب اقتصادية:

ويمكن حصر اهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- التمتع بوفرات الانتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق الى امكان تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الانتاج الكبير التي تنقسم الى الوفرات الناتجة عن حجم الانتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل اخرى خارج نطاق المشروع.
- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي المباشر.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية.

ثانيا: أسباب سياسية:

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى الى تحقيقه الدول المنظمة الى تكتل اقتصادي، اي ان هذا الاخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. الا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الاعضاء.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الامن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية الاجتماعية.

ثالثا: أسباب أمنية:

الاستقرار الامني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات اقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول اخرى، هكذا تم من مجتمع الفحم والصلب الاوروبي والمجتمع الاوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الامن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة اولية اساسية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التكامل الإقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية، وقد اخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد اهميتها في اواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت دول متقدمة او دول نامية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وشروطه

عرف التكامل الاقتصادي من العديد من الباحثين، وله عدة شروط، هذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

"يقصد بالتكامل الإقتصادي على أنه إدماج كافة القطاعات الإقتصادية المتكاملة والمتناسقة، أي صهر كافة القطاعات الإقتصادية المنتمية للبلدان الأطراف، في عملية التكامل الإقتصادي، فتصبح كاقتصاد البلد الواحد دون تمييز، إذ أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري والإقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة". كما يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر. فالقطاع الصناعي لا يمكنه العمل الا من خلال ما يقدمه القطاع الزراعي من مواد اولية والعكس صحيح. (شليحي و زورداني، 2020، صفحة 03)

ويمكن تعريف التكامل الإقتصادي بأنه عملية وحالة، بوصفه عملية فانه يتضمن التدابير التي يراد منها الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى دول مختلفة، وبوصفه حالة فانه يتمثل في انتفاء مختلفة صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، فالتكامل الاقتصادي فانه ينطوي على التدابير في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك ازالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على مستوى الدولي من تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي. (حملاوي، 2016/2017، صفحة 74)

ويعرف التكامل الاقتصادي: " هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بينة هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الاعضاء، مثل الغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، والغاء القيود التجارية الاخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الاعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي." (روابح، 2012-2013، صفحة 04)

الفرع الثاني: شروط التكامل الإقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية ان نجاح هذه الاخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن اهم هذه الشروط نذكر ما يلي: (كافي و دودين، 2019)

أولا: التقارب الجغرافي

يعتبر التقارب الجغرافي من اهم الشروط الاساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تصبو الى تشكيل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة جغرافيا، لذا فان التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الانتاج.

ثانيا: الارادة السياسية

تمثل الارادة السياسية ركن اساسي لازم لقيام عملية التكامل الجماعي، وهي ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع به الدول كافة. لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات التي ستؤدي في نهاية الامر الى خلق مؤسسات للاندماج الاقليمي، ان تدرك منذ البداية ان هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني. وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، الا إذا أيقن انه من الضروري او على الاقل من المفيد اقتصاديا الانضمام الى تكتل اقتصادي اقليمي من اجل الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثا: وجود العجز والفائض

لا بد ان تتوفر في دولة ارادت الانضمام الى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لان الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض او العجز الا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول. ان العلاقات التكاملية هي عملية اخذ وعطاء في آن واحد، كما هو الشأن في حالة المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المبادلة بين الافراد.

رابعا: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

وهنا يجب ان يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل. وتكامل هذه الاقتصاديات يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الاعضاء، والا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الاخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون).

خامسا: توفر وسائل النقل والاتصال

عند عدم توفر الهياكل القاعدية وخاصة وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فانه يحد من امكانية التوسع التجاري والتخصص الانتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول اي اتساع المسافات الاقتصادية. وهنا تبرز اهمية هذا العنصر في نجاح التكامل الاقتصادي، اذ انه يعتبر حلقة هامة تربط الاقطار بعضها البعض، وكذلك ربط الدول الاخرى بها.

سادسا: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية

يعتبر هذا العنصر عاملا اساسيا ومهما للتكامل، حيث ان اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن ان يعيق عملية التكامل الى حد كبير، ولهذا فان الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي وأهدافه

للتكامل الاقتصادي عدة أشكال تختلف باختلاف درجته، كما له العديد من الأهداف تسعى كل الدول إلى تحقيقها يمكن توضيح ذلك من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الاول: اشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة اشكال مختلفة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول، وسوف نتناول كل شكل من اشكال التكامل الاقتصادي كالتالي: (السريتي، 2011)

أولا: منطقة التفضيل

وتتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الاخرى ثابتة. ويعد هذا الشكل ابسط درجات التكامل الاقتصادي. ومن امثلتها منطقة تفضيل الكومنويلث.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة

وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين او أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية والغاء الرسوم المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود في علاقتها مع بقية دول العالم غير الاعضاء في منطقة التجارة الحرة. بمعني آخر تهدف منطقة التجارة الحرة

الى ازالة كافة القيود المفروضة على التجارة بين الدول الاعضاء، الا ان لكل دولة الحق في فرض القيود التي تراها بالنسبة لعلاقاتها التجارية مع الدول الاخرى غير الاعضاء في هذه المنطقة.

ثالثا: الاتحاد الجمركي

يتمثل في اتفاق مجموعة الدول على ازالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الاعضاء. ويختلف الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في انه يعمل على ايجاد نوع من انواع التنسيق بين الدول الاعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الاعضاء، فيقوم الاتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد.

رابعا: السوق المشتركة

هو اتفاق مجموع الدول على ازالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الاعضاء، بالإضافة الى الغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الانتاج بينها كالعمل وراس المال. ومن امثلتها السوق الاوروبية المشتركة والتي تأسست عام 1958 من ستة دول هي بلجيكا، وفرنسا، والمانيا الغربية، وايطاليا، وهولندا، ولوكسمبورج. والتحقت بعد ذلك بها كل من انجلترا والدنمارك وايرلندا عام 1972.

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

ان اهداف التكامل الاقتصادي لا تختلف من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة وان اختلفت اهميه كل منها بالقياس الى البلدان النامية عنها بالنسبة للمتقدمة، وكما تجدر الاشارة الى انه وان كانت الاعتبارات الاقتصادية اقوى ما تكون الى تبرير التكامل الاقتصادي بالنسبة للبلاد فهناك جوانب غير اقتصادية، ويمكن ان نوجز اهم تلك الاهداف في ما يلي: (صبحي و ابراهيم، 2019-2020)

1. تحقيق وفورات الانتاج الكبير يقف في مقدمة الدوافع الاقتصادية، وتزداد اهمية هذا الدافع بالنسبة لمستقبل التصنيع بالبلدان النامية والحصول على مزايا الانتاج الكبير، حيث ان اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، واعادة تكوين الحركة الحرة للسلع وراس المال والعمل من دولة الى اخرى من خلال ازالة العوائق التي تحول دون ذلك.
2. الاستفادة الى اقصى حد ممكن من المنافع الناجمة عن التخصص على صعيد المنطقة التكاملية، ومن ناحية اخرى، لما كان يتوقع ان ينجم عن اتساع نطاق السوق الذي يتحقق بفضل التكتل عن ازدهار التوقعات الاقتصادية بالنسبة للمستقبل، فان من المتوقع ان يتمخض التكتل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل المقدرة الانتاجية بل ربما يؤدي

ازدهارها هذه التوقعات الى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج، بما يترتب على هذا من الارتقاء قدما بمستوى الاستثمار.

3. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث ان هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، اذ ان الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي الى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
4. التكتل الاقتصادي يؤدي الى تنويع الانتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الاعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الاجنبية.
5. رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض ان التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الاسعار الممكنة نظرا الى ازالة الرسوم الجمركية من ناحية والى تخفيض تكاليف الانتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية اخرى.
6. التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي الى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية.

المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي ومعيقاته

لكي يتعزز قيام التكامل الاقتصادي فإنه يستند على مجموعة من المقومات نذكر الاقتصادية منها في الفرع الأول، كما تواجهه العديد من العراقيل نوجزها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي

لضمان بقاء التكامل الاقتصادي ينبغي أن تتوفر له مقومات اقتصادية تتمثل في: (الحداد، 2012، صفحة 643)

أ- توفر الموارد الطبيعية: حيث ان عدم توفر تلك الموارد بشكل كاف لدى بعض الدول قد يحفزها لدخول في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر لديها تلك الموارد.

ب- توفر عناصر الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية: ويبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاقتصادي والفني الماهر لأهميته بالنسبة الى العملية الانتاجية وتحقيق الكفاءة فيها.

ت- توفر البنية الأساسية: ويقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال وغيرها، ويعد هذا المقوم عنصر مهم في نجاح أي تكامل اقتصادي، وبدونه يبقى التكامل محدوداً.

الفرع الثاني: معيقات التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الاعضاء لكنه ينطوي عليه عيوب، فتحقيق الاتحاد ا الشامل عملية صعب وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها: (قسميوري، 2016-2015)

أ- تحويل التجارة: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات اثمان منخفضة من دولة غير عضو، بمستوردات ذات اثمان أغلي من دولة عضو.

ب- الاثار على ميزانية الدولة: قد يؤدي الغاء الرسوم البينية الى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية.

ت- توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الارادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.

ث- مشاكل التعريفة الموحدة: من اهم الضروريات الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو ازالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، الا انه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الاعضاء وهذا رجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الاعضاء

ج- انتقال الأزمات: وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى امريكية حدودية.

ح- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته، حيث يجب احترام عدد معين من القواعد وخير مثال على ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، الذي يفرض مجموعة من المبادئ.

خ- اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الاعضاء، واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل الدولي، يؤدي اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فان الغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسة التكامل.

خلاصة الفصل:

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدريجية ومستمرة ومتواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة الى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل الى درجات اعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي وهو اقصى مراحل التكامل.

ولتحقيق التكامل لا يعني بالضرورة المراحل السابقة بالترتيب، اذ يمكن لأي منطقة ان تختار المستوى الذي يناسبها ويناسب ظروفها وامكانياتها وطبيعتها الاقتصادية، ومن الخطأ الشائع هو محاولة نقل التجارب اقطار اخرى في منطقة ما وتطبيقها بالكامل في منطقة اخرى. ولكون التكامل عملية اقتصادية، فهي تتأثر بمعيقات ومقومات من عدة جوانب.

كما أن التكتل الاقتصادي يعتبر مجرد انفتاح من اتجاه تجارة السلع او بصيغته التقليدية. ومع تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي شمل ايضا التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال، وتكامل الاسواق المالية، فالتكتل الاقتصادي يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة.

الفصل الثاني:

أثر التكتلات الاقتصادية على

التجارة البينية

تمهيد:

من الجدير بالذكر، ان التكتلات الاقتصادية لها دور هام في الاقتصاد، وذلك لما ترمي اليه من اهداف وتتميز به من سمات، الا انها لا تخلو كغيرها من الظواهر من انعكاسات واثار عديدة، ولعل من أبرزها دورها في توسيع حجم التجارة الخارجية وذلك من خلال ازالة الحواجز التجارية بين دول اعضاء التكتل.

وهذا ما سنحاول التعرض اليه من خلال هذا الفصل وهو تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة البينية حيث قسمنا المحتوى إلى مبحثين سنعرض فيهما إلى ما يلي:

المبحث الأول: أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية.

المبحث الثاني: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية.

المبحث الأول: أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية

في العقد الاخير من القرن العشرين برزت ثلاثة تكتلات اقتصادية على الساحة الاقتصادية الدولية والمتمثلة في الاتحاد الاوروبي ومنظفة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.

المطلب الاول: أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية

تزامنت الجهود الدولية متعددة الاطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقا لمبدأ "الدولة الاولي بالرعاية" وذلك مع انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية. فنتج عن هذا الاخير تأثير على التجارة دولية والذي يتمثل فيما يلي: (مُحَّد، 2014)

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في اشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، فلا تستطيع اي دولة ان تحقق اكتفاء ذاتيا ولا تحتاج الى التصدير، فلهذا التجارة الدولية تعتبر من اهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول.

فكان من اهم نتائج الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ظهور الانتاج الكبير وانخفاض تكلفة الانتاج، وتحقيق فائض من السلع لدى بعض الدول الاوروبية، مما ادى الى ازدهار التجارة الدولية مع تطور وسائل الموصلات في القرن التسع عشر، فسادت فيه مبادئ الحرية التجارية، الا انه لوحظ انخفاض في حجم التجارة الدولية بشكل كبير في الفترة ما بين الحربين نظرا لازمة الكساد الاقتصاد العالمي، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة تطورت فيها التجارة الدولية.

تؤثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين اعضائها في المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريفة الجمركية الموحدة، كذلك تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال زيادة المنافسة بين الدول المتكتلة. فنجد ان التكتلات الاقتصادية تؤثر على التجارة الدولية في اتجاهين:

- الاتجاه الأول: يتمثل في أثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الاستاتيكية من حرية التجارة. تتمثل هذه المكاسب في زيادة التخصص الكفء للموارد وتتأثر سلبيا بقيام التكتلات الاقتصادية، وذلك عن طريق تحويل التجارة مع الدول الخارجية عن نطاق التكتل، وبالتالي تحد التكتلات الاقتصادية من مزايا التخصص وتقسيم العمل الناجمة عن حرية التجارة الدولية.
- الاتجاه الثاني: فيتمثل في أثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الديناميكية من قيام حرية التجارة، وتتمثل هذه المكاسب في توسيع السوق وزيادة المنافسة واتباع الاساليب التكنولوجية الحديثة والتي تؤدي زيادة مستوى الرفاهية الداخلية في التجارة.

المطلب الثاني: أثر التكتلات الاقتصادية على نشاط شركات العابرة للقارات

تعد الشركات العابرة للقارات من اهم ملامح ظاهرة العولمة او النظام الاقتصادي الجديد، نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وقدرتها على تحويل الانتاج والاستثمار عالميا واقامة التحالفات الاستراتيجية. حيث لعبت الشركات العابرة للقارات دورا كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية وبالخصوص في القرن العشرين والتي اعتبرت أحد اشكال الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفرع الأول: مفهوم الشركات العابرة للقارات

تعرف الشركات العابرة للقارات وفق غرفة التجارة الدولية بأنها هي الشركات التي تعمل في نطاق عالمي وتساهم بشكل اساسي في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين الدول، ويعرفها بعض الخبراء بانها الشركة التي تنشر عملياتها في أكثر من دولة في ظل تخطيط فاعل وتدار مركزيا واستراتيجيا من المركز الرئيسي من قبل الشركة الام في الدولة الام. في حين عرفها البعض بانها مجموعة من الشركات التي تتمتع بجنسيات دول مختلفة ترتبط فيما بينها عن طريق المساهمة في رأس المال بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين في دولة او دولتين او أكثر في ظل استراتيجية مشتركة. (الاخرس، 2012، صفحة 31)

كما تعرف على انها "هي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية من قارات مختلفة." (عيشاوي، 2017-2018، صفحة 29). وتعتبر مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.

ويرى الدكتور حسام عيسى بانها (مجموعة من الشركات الوليدة او التابعة التي تزاول كل منها نشاطا انتاجيا في دول مختلفة تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الام، وهي التي تقوم بادارة الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة)

وتم تعريفها حسب الامم المتحدة على انها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والانتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الام بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا" (عبد العزيز و زكريا، 2010، صفحة 118).

الفرع الثاني: خصائص الشركات العابرة للقارات

هناك عدة خصائص التي اتفقت عليها الشركات العابرة للقارات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (لمزري و سالمي، 2020)

- ضخامة الحجم فلا يقاس الحجم في هذه الشركات بمقدار راس المال لأنه لا يمثل الا جزءا بسيطا من إجمالي تمويل المتاح للشركة وليس برقم العمالة، بل تعتمد على مقياس الايرادات الاجمالية وكذلك استخدام مقياس القيمة السوقية للشركة كلها.

- تعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض اي خسارة محتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من انشطة مختلفة. فشركة تايم وارنر تنشط مثلا في عدد كبير من شركات النشر والاعلام واستوديوهات هوليود والشبكة الاخبارية.CNN
- كبر مساحة اسواقها واتساعها الجغرافي، حيث تنشط في العديد من الاقطار. ويمكن ان نأخذ من تقرير الاستثمار العالم شركة ABB التي تكونت 1987 اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA واخرى سويسرية BroomVovery والتي استثمرت فور تكوينها 3.2 مليار، وهي تسيطر حاليا على 1300 شركة في بلدان العالم الثالث واخرى في بلدان شرقي اوروبا.
- تسعي لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الاسهم الخاصة بها في الاسواق العالمية، والاسواق الناهضة والقيام باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، والتزام كل شركة تابعة بان توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها وذلك من خلال وسائل مختلفة.
- اعتمادها على التخطيط الاستراتيجي، وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في الارباح.
- السعي الى اقامة تحالفات استراتيجية. فالاستراتيجية المشتركة تفرض وجود شركة موجهة تقوم بتحديد الاهداف وتسهر على انجازها وتقييم النتائج.
- التفوق والتطور التكنولوجي للشركات فهي تعد مصدرا اساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية. ان قوة الشركات تكمن في احكام طرق هيمنها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله الى ابعد الحدود في تحقيق الارباح.

المطلب الثالث: التحالف الاستراتيجي

التحالف الاستراتيجي تعبير غير محدد، تعريفاته متنوعة جدا وتحتاج أحيانا الى الدقة، هذا الغموض الذي يميز هذه التعاريف العديدة يعود سببه الى حداثة الظاهرة من جهة وانعكاساتها على المشهد الذي تتميز به الوضعية الاقتصادية من جهة اخرى.

واختلف الكثير في تعريف التحالف الاستراتيجي وارتباطه بالتكامل الاقتصادي. فيعرفه البعض بانه "سعي شركتين او أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية" حيث يهدف هذا التعريف الى تعظيم الافادة من الموارد المشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لاستيعاب متغيرات بيئية قد حدثت تتمثل في الفرص والتحديات. وقد تأتي استراتيجية التحالف استجابة لمتغيرات بيئية أ وتأتي مبادئه لاستباق متغيرات متوقعة فتقتنص الفرصة المتنبئ بها. (بن عزة، 2005)

كما تعرف التحالفات الاستراتيجية على النحو التالي: (طاهري و بن غزال، 2018، صفحة 187)

حيث عرفها faulkner على انها نوع معين من العلاقات المشتركة بين المؤسسات، اين يقوم الشركاء باستثمارات كبيرة لتطوير علاقات قوية طويلة الاجل والتوجه المشترك. كما تعني ايضا التحالفات الاستراتيجية الشراكة بين العديد من المؤسسات المتنافسة او يحتمل ان تكون متنافسة.

وفي تعريف اخر التحالفات الاستراتيجية هي الشراكة بين اثنين او أكثر من المؤسسات لتحقيق اهداف استراتيجية ذات منفعة متبادلة، ويتم اللجوء اليها عادة للحصول على تكنولوجيا او قدرات تصنيعية او للحصول على منافذ لأسواق معينة، او لخفض المخاطر المالية، او لتقليل المخاطر السياسية او لتحقيق او تأكيد ميزة تنافسية.

ومن خصائص التحالف الاستراتيجي ما يلي: (بن عزة، 2005، صفحة 37)

- تركيز الجهود على البنود القانونية التي تضبط الإطار العام، اذ من الضروري الحرص على عقد جيد مع المتعاملين وقد يكون احيانا غير كاف لتدارك كل المخاطر التي يحتمل ظهورها خلال فترة التحالف.
- التحالف الاستراتيجي يبدأ من تقارب الثقافات بين المتعاملين، حتى يكون مرور التيار سهلا بين المتعاملين لتبادل وجهات النظر والاحساس بأنهم مجموعة واحدة ذات مصالح مشتركة ترمي الى هدف محدد.
- يختلف التحالف الاستراتيجي حسب نوع العلاقة ودرجة العقلانية والتفاهم وحجم المخاطر والمعلومات والمصالح والبيئة المحيطة، ولا يوجد ابدا تحالف استراتيجي جامد ولكن يتغير باستمرار وفق متغيرات بيئية مستمرة الحركة.
- قد تكون التحالفات الاستراتيجية ثنائية او متعددة الاطراف، كما قد تكون على شكل احتواء لشركة كبرى او مظلة كبرى كاحتواء وكيل واحد لعدد من المؤسسات.

ومن خلال ما سبق نلاحظ ان الشركات العابرة للقارات من خلال نشاطاتها تلعب دورا كبيرا في عملية التكتل حيث اندماج هذه الشركات وتحالفاتها الاستراتيجية دفعت الدول بالاتجاه نحو التكامل الاقتصادي لتشكيل كتلة اقتصادية فيما بينها، وتعمل الشركات على ايجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات. ومن جهة اخرى يمكن القول ان التكتلات الاقتصادية تحفز الشركات العابرة للقارات على زيادة المستوى الاجمالي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في المنطقة التكاملية خاصة نحو الاقاليم المتقدمة كالاتحاد الاوروبي وتكتل النافتا نظرا لوجود استثمارات كثيفة راس المال واليد العملة الماهرة. (مُحَمَّد، 2014، صفحة 166)

المبحث الثاني: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية

ان موضوع التكتلات الاقتصادية جذب انتباه العديد من الاقتصادين، وتم اجراء العديد من الابحاث الاكاديمية والتطبيقات الميدانية لغرض معرفة آثارها، وفيما يلي سنحاول ان نقف على هذين الاثرين بشيء من الاختصار.

المطلب الأول: الآثار الساكنة

يعتبر (viner1950) من الإقتصاديين الرواد الذين ناقشوا مسألة التكامل الإقتصادي وخصوصا الاتحاد الجمركي وكان لتحليلاته اثرا كبيرا في ايجاد نظرية راسخة الاساس للاتحادات الجمركية، ويلاحظ ان النظرية قد ركزت على آثر الاتحادات الجمركية على الرفاه الاقتصادي للدول الاعضاء في الاجل القصير، حيث يري فاينر ان الاثار الساكنة التي يحدثها اي اتفاق تجاري اقليمي غير مؤكدة وترتبط بالعديد من الخصوصيات الاقتصادية للبلدان الاعضاء وتتراوح بين نسب متفاوتة من الايجابية ومن السلبية، وقد تؤدي الى تغيير نمط التجارة بين الدول الاعضاء وغير الاعضاء، وهي محصلة لأثرين وهما خلق (انشاء) التجارة وتحويل الجارة. (طالم، 2016، صفحة 318)

الفرع الأول: أثر خلق التجارة

ويراد به الاثر النافع من الاتحاد الجمركي وذلك بنقل انتاج لسلع من مصدر عالي التكلفة الى مصدر اقل تكلفة من أحد الاعضاء اي نقل الانتاج من البلد ذو النفقة الاعلى الى البلد ذو النفقة الاقل وبالتالي الاقتراب او التطابق مع التوزيع الامثل للإنتاج في ظل حرية التجارة ويمكن ان نشرح هذا الاثر بمساعدة المثل الافتراضي التالي: (الوافي، 2007/2006، صفحة 30)

ان تكلفة انتاج السلعة "س" في البلد "أ" هي 25 دولار لكل وحدة، وثمنها في البلد "ب" هو 20 دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين اتحاد جمركي. وقبل تكوين هذا الاتحاد كان البلد "أ" يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفة قيمتها 6 دولارات لكل وحدة، من السلعة "س" يتم استيرادها من البلد "ب"، وبعد الغاء الرسوم بين البلدين بموجب الاتحاد الجمركي، توقف البلد "أ" عن انتاج السلعة "س" وصار يستوردها من البلد "ب" لانه يتحصل عليها ب 20 دولارا مقابل 25 دولارا لكل وحدة منتجة من الداخل مما يعني ان الاتحاد الجمركي يخلق او يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم اجلال الواردات رخيصة الثمن من احدى الاعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف، لانه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الاعضاء، مما يعني ان المنتجات التي تنتج بتكاليف اقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف غالية الثمن وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع.

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي الى خلق مزيد من التبادل والتجارة الدولية والتي تؤدي بدورها الى تحقيق مكاسب على مستوى الانتاج والاستهلاك ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الاعضاء. كما يحسن مستوى الرفاهية بالدول غير الاعضاء.

الفرع الثاني: تحويل التجارة

يعبر تحويل التجارة عن الاثر السلبي وغير المرغوب به اذ انه ينقص من الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في اتفاقية التكامل، ويحدث تحويل التجارة لما يحول النشاط التجاري من بلدان موجودة خارج المنطقة التجارية نحو البلدان الاعضاء، ومرد هذه الظاهرة الغاء الحقوق الجمركية والحواجز الاخرى في منطقة التبادل الحر، بشكل يجعل الواردات والصادرات بين خذه البلدان اقل تكلفة، فنجد حينها البلدان الموجودة خارج المنطقة التجارية، صعوبة بالغة في المحافظة على اسواق التصدير اذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة اعلى من تلك الداخلية للدول المستوردة، ففي مثل هذه الحالة لن يكون لتحويل التجاري منفعة، كون ان التجارة ستحول من لدى المنتج الفعال الموجود خارج المنطقة التجارية نحو منتج داخل المنطقة اقل فعالية، يتميز بإنتاج اقل كفاءة واعلى كلفة، وهذا ما يؤدي الى انتاجية اقل، وبمعني اخر ان التكتلات الاقتصادية في هذه الحالة تؤدي الى حالة من التخصيص غير الامثل للموارد على المستوى العالمي، وهذا عندما يلجأ بلد ما الى استيراد سلعة من بلد اخر ينتمي الى نفس التكتل، ويكون استيراد هذه السلعة بأسعار اعلى من اسعار نفس السلع المباعة من طرف بلدان اخرى لا تنتمي للتكتل.

وتجدر الاشارة الى انه بالإضافة الى اثر خلق التجارة وتحويل التجارة فان التكتل الاقتصادي الاقليمي يعزز من القوة التفاوضية للبلدان الاعضاء فالتكتل الاقتصادي لا يعني ان هذه البلدان تتمتع بأفضليات اسواق لبعضها البعض مقارنة بغير الاعضاء فحسب، وانما تعرض القوى الاقتصادية الخارجية الى فقدان حقها وحظها في الدخول الى هذه الاسواق مالم توافق على الجلوس الى مائدة المفاوضات من اجل الوصول الى اتفاقيات تخدم المصالح المشتركة للأطراف المختلفة شمالا جنوبا (طبني، 2014/2013، الصفحات 51-52)

المطلب الثاني: الآثار الديناميكية

تبين فيما سبق ذكره ان التحليل الستاتيكي (الآثار الساكنة) يغفل في الحقيقة الجانب الآخر للتكامل، والذي يتعلق بآثاره في المدى البعيد ليس على كيفية الحصول على أكبر ناتج ممكن وأكبر اشباع ممكن من القدر الحالي من الموارد الاقتصادية، ولكن على كيفية زيادة هذا القدر المحدود من الموارد كما وكيفيا عبر الزمن، والتي أطلق عليها عوامل اعادة هيكلة والتي تتضمن تغييرات في جانب العرض بحيث تحقق زيادة او اضافة للإنتاج ليس فقط في مرة واحدة بل تستمر عبر الزمن.

وتمثل الاثار الديناميكية الاثار المختلفة التي تترتب على الدخول في الاتحاد الجمركي والتي تمكن من رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول الاعضاء، في ضوء كبير حجم السوق والاستفادة من وفرات النطاق واثر زيادة حدة المنافسة وزيادة النفقات الاستثمارية وتحسين معدل التبادل الدولي للتكتل ككل. (فرطاقي و روابح، 2021، صفحة 373) وعليه سوف نبين آثار الديناميكية والتي كانت كالتالي:

الفرع الأول: تشجيع الاستثمارات

يشكل الاستثمار بوجه عام اهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، ويعتبر التكتل الاقليمي من الادوات المهمة لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر بوجه خاص، ذلك ان مرونة انتقال الانتاج في التكتل، تؤدي الى استفادة الاستثمار الاجنبي المباشر من مزايا نشوء سوق كبير يتكون من مجموعة اسواق الدول الاعضاء. كما ترجع اهمية التكتل الاقليمي في تحفيز الاستثمارات الاجنبية، بقيام دول من خارج التكتل باستغلال عوامل الانتاج ذات التكلفة الرخيصة نسبيا في احدى الدول الاعضاء، وخاصة اذا كان يجمع ما بين الدول النامية واخرى متقدمة، بحيث يسمح الاستثمار في الدول الاعضاء الاقل تطورا النفاذ الى اسواق الدول المتقدمة الأعضاء في هذا التكتل. (حماشي، 2012/2011)

الفرع الثاني: التغير التكنولوجي

ان توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة، يحفز على اجراء البحوث وعلى التطور. ويبين بالاسا العلاقة بين حجم السوق والنشاط البحثي وذلك ناشئ عن الاقتراض المسلم به وهو امكانية تحقيق الوفرات الواسعة عن طريق البحث وزيادة الانفاق على البحث على نحو يجاوز الزيادة في حجم السوق عند توسيعها. وبذلك فان أحد المميزات الناتجة عن التكامل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الانتاج. (الوافي، 2007/2006)

الفرع الثالث: زيادة درجة المنافسة

نتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الاعضاء فان المنافسة بين الشركات في داخل التكتل ستزداد مما يؤدي الى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة، او بعبارة اخرى عندما تزول الحواجز بين الدول الاعضاء فان المنتجين في كل دولة يجب ان يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الاخرين داخل التكتل. (السبتي و علوى، 2019، صفحة 173)

خلاصة الفصل:

أصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الامثل ووسيلة تلجأ اليها الدول لتخفيف الاثار المتوقعة، كما أصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة للعولمة، حيث أصبح بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية.

وللتكتلات الاقتصادية اثرين بالغي الاهمية على توسيع حجم التجارة الخارجية، أثر ايجابي وآخر سلبي لكل من انشاء التجارة وتحويل التجارة على الترتيب، لتضفي الاثار الديناميكية نوعا من التحفيز والتشجيع لقيامها في ظل التكتلات الاقتصادية بمختلف درجات الاندماج بها، واشتملت على كل من الاستثمار وزيادة التبادل في ظل تغير تكنولوجي ودرجة منافسة معينة.

الفصل الثالث:

الاتحاد الأوروبي والمبادلات التجارية البينية

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية وجدت اوروبا نفسها تعيش اوضاعا سيئة، فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب، ومزقت وحدتها بين السيطرة الامريكية على الاجزاء الغربية والسيطرة السوفيتية على الاجزاء الشرقية، وكذلك وجدت نفسها امام عوائق تجارية والتي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الاوروبية الغربية، وكذلك تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الذي ادى الى الحد من حجم التجارة الخارجية، وبدأت اوروبا في البحث عن حلول للخروج من هذا المأزق، فوجدت ان الحل يكمن بالاتجاه في طريق التكامل الاقتصادي بين الدول الاوروبية، والتجربة الاوروبية هي وحدها التي استطاعت ان تفرض نفسها، حيث اعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسيا واقتصاديا، واعادت بعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية. ولا يمكننا هنا الا ان نعرض في ايجاز صورة تلك التكتلات الاقليمية والدولية واعطاء نبذة مختصرة عن التكتل الاتحاد الاوروبي. وعليه فسوف نتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاتحاد الاوروبي

المبحث الثاني: واقع التجارة الداخلية والدولية للاتحاد الاوروبي

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الاتحاد الاوروبي

يمثل الاتحاد الاوروبي نموذجا واقعيا لنجاح استراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في اوج نشاطها وتفاعلاتها.

المطلب الاول: نشأة ومراحل تطوير الاتحاد الاوروبي

وصول الاتحاد الاوروبي الى ما هو عليه الان هو نتيجة الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن انطلاقا من اهداف متواضعة وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الاوروبية في باريس 1951. فقد مر بعدة مراحل الى ان وصل الى نتائج المرغوبة والهادف اليها وتمثلت تلك المراحل في:

أ- **إعلان مارشال:** اعلان وزير الخارجية الامريكية جورج مارشال في 05 يونيو 1947 مع رغبته في معاونة الدول الاوروبية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية بإعادة بناء اقتصاد الدول الاوروبية وقد اصفر عن تكوين ما يسمي بالمنطقة الاوروبية للتعاون الاقتصادي وذلك مقابل شروط وضعها الامريكيون لتنفيذ مشروع مارشال. (سعيد، 1986)

ب- **مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب:** وذلك نسبة لما قدمه روبرت شومان (وزير خارجية فرنسا) في 09 ماي 1950 من إقتراح إقامة الإتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب، وقد تم قراره من قبل 6 دول في 18 افريل 1956 وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا، وكان ينوي ضمنيا إقامة برلمان أوربي، حيث شكل لهذا الإتحاد سلطة عليا فوق قومية. (بيندر و اشرود، 2016)

ت- **الجماعة الاقتصادية الاوروبية:** انشئت هذه الجماعة في يناير 1958 بموجب اتفاقية روما لعام 1957، والتي انشأت الجماعة الاقتصادية الاوروبية، ويرجع انشاء هذه الجماعة الى احساس الدول الاوروبية بأهمية الطاقة النووية في زيادة الانتاج وضرورة تعاونها في اقامة صناعة ذرية وفي التنمية السلمية للطاقة الذرية تحت مسؤولية هيئة دائمة، ومن اهداف هذه الجماعة تشجيع البحوث المتعلقة بالطاقة الذرية وتبادل المعلومات، تنفيذ المشروعات مشتركة خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية. (بن عزوز، 2015-2014، الصفحات 26-27)

ث- **السوق الاوروبية المشتركة:** تجاوزت الجماعة الاقتصادية الاوروبية اقامة اتحاد الجمركي الى ما هو اوسع منه، بالعمل على توفير متطلبات اقامة سوق مشتركة تتحقق فيها حرية انتقال عوامل الانتاج، اضافة الى المنتجات وكذا تنسيق بعض السياسات، وقد شملت السياسات المشتركة عدة قطاعات كالزراعة والنقل. اما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد حرصت الجماعة على ان تتوفر للقطاع الخاص فرصة العمل بحرية تامة مستفيدا من اتساع سوق الجماعة، باعتبار سياسة المنافسة

من اهم الادوات الموجهة لخدمة هذا القطاع وهدفها الغاء الحواجز التجارية بين الدول الاعضاء وازالة القيود الكمية تدريجيا وفرض الرسوم الجمركية موحدة. (بلجبل، 2007، صفحة 39)

ج- معاهدة ماستريخت:

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الاوروبية في معاهدة ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث ادخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي: (مُحَمَّد، 2014)

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات والغاء كافة الحواجز بين الدول الاعضاء.
- اقامة الوحدة النقدية الكاملة على مدة مراحل تنتهي بإقامة بنك اوروبي قبل موعد 01 جانفي 1999.
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب اقامة نظام دفاعي مشترك في اطار اتحاد اوروبا الغربية.

وقد حددت اتفاقية مايستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاوروبية وتتمثل في:

- **المرحلة الاولي:** 01 جويلية-31 ديسمبر 1993 تهدف الى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة.
- **المرحلة الثانية:** 01 جويلية 1994- 31 ديسمبر 1998 ويتم فيها استكمال الاجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الاوروبي من قبل جميع الدول الاعضاء مع تقييم اداء اقتصاديات الدول الاعضاء.
- **المرحلة الثالثة:** 01 جانفي1999الى 2002 وكانت تهدف الى انشاء البنك المركزي الاوروبي والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

الشكل رقم (1): خريطة الإتحاد الأوروبي

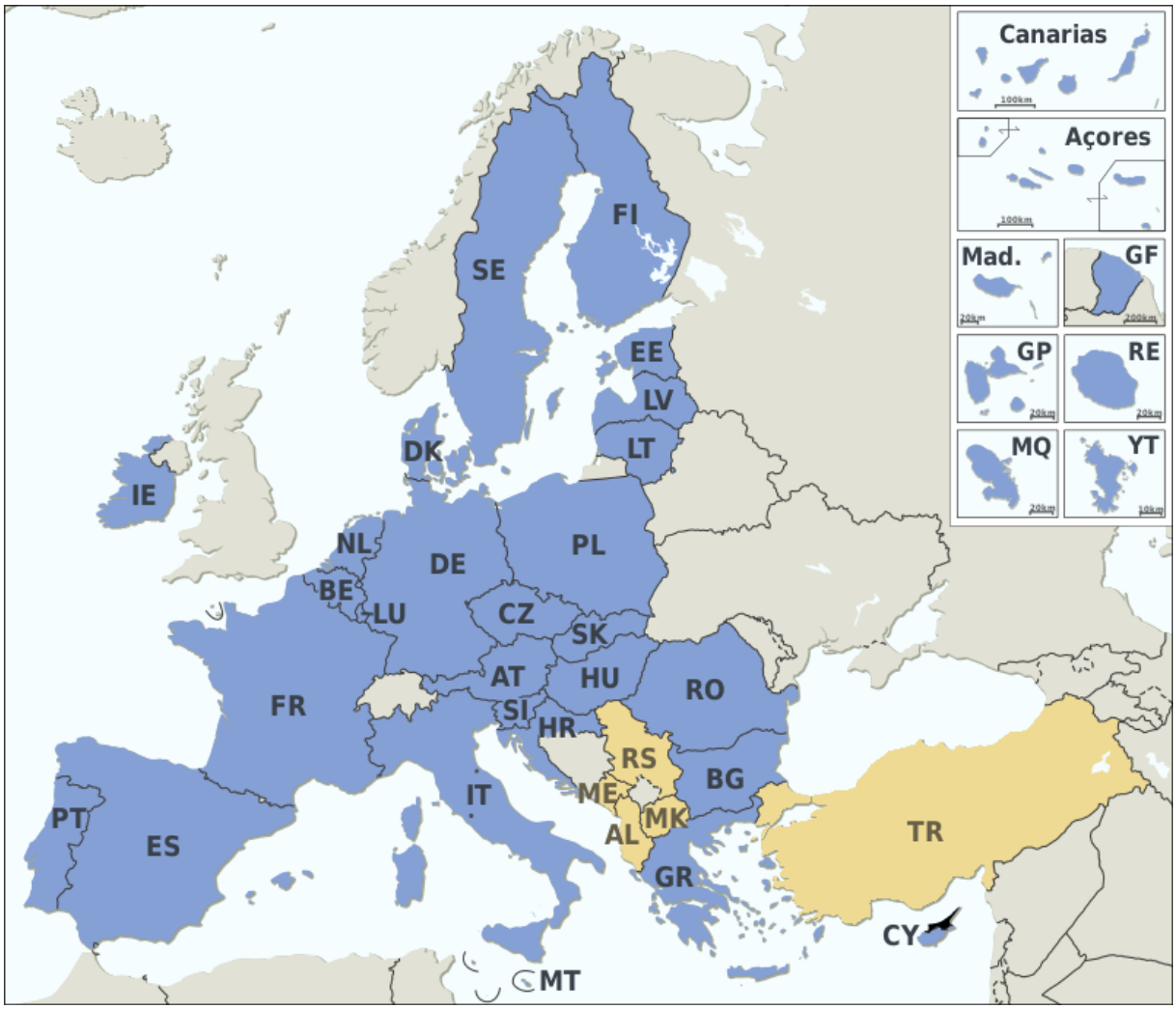

المصدر:

(https://commons.wikimedia.org/wiki/File:EU_Member_states_and_Candidate_countries_map.svg)

المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوروبي وأهدافه

اتبع التكامل الاوروبي منهجيه مميزة في تطوره واعتمد على اهداف اراد الوصول اليها.

الفرع الأول: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الاوروبي

اعتمد الاتحاد الاوروبي على اتجاهين عمودي وافقي: (كافي و دودين، 2019، صفحة 111)

أولا: منهج التكامل العمودي:

وذلك كما رسمته نظرية التكامل الاقتصادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية واخيرا مرحلة الاندماج الاقتصادي التام.

ثانيا: منهج التكامل الافقي:

وذلك بقبول الاتحاد لأعضاء جدد، يلاحظ ان التكتل الاوروبي من خلاله دأبه على توسيع العضوية فيه وضم دولة جديدة تم انضمام ثلاثة دول من جماعة الافتا في عام 1995. ففي تلك الفترة كان هذا التكتل قادرا على تحقيق حجم تجارة خارجية سنويا حوالي 1150 مليار دولار بالمتوسط، ويمتلك اكبر دخل قومي في العالم 7000مليار دولار، ويعتبر اضخم سوق اقتصادي داخلية حيث بلغ 380 مليون نسمة بمتوسطات دخل فردية مرتفعة نسبيا، اما من حيث موقعه بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية واليابان في فترة نهاية التسعينات فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الاوروبي عام 1997 اكثر من 8500 مليار دولار، ويشكل نصيب الاتحاد الاوروبي من التجارة الدولية حوالي (20%) مقابل (18%) للولايات المتحدة و (10.3%) لليابان، كما يستورد الاتحاد الاوروبي (29.5) من مجمل وارداته من البلدان النامية.

ومع حلول عام 2004 استطاع الاتحاد الاوروبي اكتمال مرحلة التوسيع من خلال انضمام عشر دول جديدة وهي:

قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

وتعتبر كلا من رومانيا وبلغاريا اخر الدول التي انضمت للاتحاد في عام 2007 والتي معها أصبح مجموع دول الاتحاد هو سبع وعشرون دولة.

الفرع الثاني: أهداف الإتحاد الأوروبي

يمكن توضيح اهداف قيام الاتحاد الاوروبي على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مر بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام (2007) على النحو الاتي: (السرحان و المقداد، 2013)

- التنمية المستدامة للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على اساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
- ايجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم ابعاد السوق الاجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي.
- ايجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الاوروبين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.
- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الاوروبي.
- تعزيز الجوانب الامنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية.
- محاربة الاقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الانسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الانساني.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الاوروبي، وحيازة الاحتياطات النقدية الاجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الاوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الاوروبي بطريقة دورية.

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تعكس البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي آليات صنع القرار في هذه المنظمة التكاملية او الاندماجية وهو ما يتجلى بوضوح تام في هيكلية الاتحاد التي تتضمن المؤسسات التالية:

أولا: المجلس الأوروبي:

يعد هذا المجلس اعلى مستويات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ومستودع السلطة العليا فيه، ومن اختصاصات هذا المجلس ما يلي:

- منح عملية البناء الاوروبي دفعة سياسية قوية.
- تحديد مسيرة هذه العملية ورسم وبلورة السياسة العامة التي يتعين ان توجه وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية وتحديد الطريقة التي ستسير عليها عملية التعاون السياسي في أوروبا.

- مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد اوروبي والعمل على تحقيق التناغم بين هذه الجوانب.
- التعبير عن الموقف الاوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

ويتكون المجلس الاوروبي من رؤساء الدول او رؤساء حكومات الدول الاعضاء، بالإضافة الى رئيس المجلس الذي يتم تدوير هذا المنصب كل ستة اشهر بين الدول الاعضاء ورئيس المفوضية الاوروبية، ويحدد المجلس الاوروبي اتجاه واولويات السياسات العامة للاتحاد الاوروبي، الا انه لا يضطلع بمهام تشريعية، ويلتئم المجلس الاوروبي مرتين كل ستة اشهر. (الريس، 2014)

ثانيا: المجلس الاوروبي:

يمكننا القول ان مجلس الوزراء هو: (مهيدي، 2019)

الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرارات واصدار التشريعات كما انه المؤسسة التي تقوم الدول الاعضاء فيها بالتعبير عن مصالحها القطرية وتحاول الوصول الى اتفاق فيما بينها.

ويتكون مجلس الوزراء من ممثلين عن الدول الاعضاء في الاتحاد، وتعقد اجتماعاته في كل من بروكسل ولوكسمبورغ، وعضوية هذا المجلس غير ثابتة بحسب طبيعة الموضوع محل البحث، فاذا كان الموضوع يتعلق بالزراعة اجتمع وزراء الزراعة، وفي حالة الميزانية يجتمع وزراء المالية...الخ.

ولقد ازداد عدد اعضاء المجلس بعد انضمام دول جنوب وشرق اوروبا للاتحاد الاوروبي، أنظر الجدول (1):

الجدول رقم (1): آلية توزيع الاصوات داخل المجلس التي اقرتها اتفاقية نيس

الدول	عدد الاصوات
المانيا–فرنسا–بريطانيا–ايطاليا	**29**
اسبانيا–بولندا	**27**
رومانيا	**14**
هولندا	**13**
اليونان– التشيك– بلجيكا– هنغاريا– البرتغال	**12**
السويد– بلغاريا– النمسا	**10**
سلوفاكيا– الدنمارك– فنلندا– ايرلندا– ليتوانيا	**7**
لاتفيا– سلوفينيا–استونيا– قبرص– لوكسمبورغ	**4**
مالطا	**3**

المصدر: (مهيدي، 2019، صفحة 58)

ثالثا: البرلمان الاوروبي

يعتبر البرلمان الاوروبي الواجهة الديمقراطية للاتحاد، ومع ان سلطاته اقل من سلطات البرلمانات الوطنية، الا انه يمثل التشريعية في الاتحاد، ويضم 625 عضوا. ويشرف البرلمان على مراقبة اداء المفوضية الاوروبية ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية. ويخضع رئيس المفوضية واعضاءها لتقييم البرلمان عند تعيينهم في مناصبهم. كما يستشير المجلس الوزاري الاوروبي البرلمان في بعض القضايا المهمة وفي اقرار الميزانية. وبعد اتفاقية ماستريخت، توسعت وظيفة البرلمان الاوروبي، حيث اعطيت له حق انشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الادارة او انتهاك قوانين الاتحاد. وقبل عام 1979، كان يتم اختيار اعضاء البرلمان من برلمانات دولهم، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب اعضاء البرلمان الاوروبي بشكل مباشر من المواطنين، على اساس حصص معينة لكل دولة الكثافة السكانية فيها. (نوفل، 2005، صفحة 7)

الجدول رقم (2): عدد اعضاء البرلمان الاوروبي حسب الكثافة السكانية لكل دولة

الدولة	العدد	الدولة	العدد
المانيا	99	البرتغال	25
فرنسا	87	السويد	22
ايطاليا	87	النمسا	20
بريطانيا	87	الدانمارك	16
اسبانيا	64	فنلندا	16
هولندا	31	ايرلندا	15
بلجيكا	25	اللوكسمبورغ	6
اليونان	25	المجموع	625

المصدر: (نوفل، 2005، صفحة 7)

رابعا: المفوضية الأوروبية

يمكن تعريف المفوضية الاوروبية على انها:

هي الهيئة التنفيذية المستقلة سياسيا للاتحاد الاوروبي. من المفترض ان تمثل الاتحاد الاوروبي وتدعم مصالحة ككل. وللمفوضية ثلاثة ادوار رئيسية:

- تقترح تشريعات للبرلمان ومجلس الاتحاد، وتعمل مع محكمة العدل الاوروبية لضمان انفاذ التشريعات.
- تدير وتنفذ ميزانيات الاتحاد الاوروبي وسياسته وبرامجه المعتمدة من قبل البرلمان الاوروبي ومجلس الاتحاد الاوروبي.

- تمثل الاتحاد الاوروبي خارجيا من خلال عمل الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الامنية وانما ايضا في مجالات اخرى مثل السياسة التجارية او التعاون الانمائي او المساعدة الانسانية.

تتألف المفوضية الاوروبية من رئيس المفوضية و26 مفوضا (واحد لكل دولة)، كل منهم مسؤول عن حافظة. يتم تعيين رئيس المفوضية الاوروبية من قبل المجلس الاوروبي، ويقوم بدوره بتسمية المفوضين الذين ينبغي ان يوافق عليهم البرلمان. حيث يقوم كل مفوض، عند تأكيده، بتعيين مجلس يتكون من مجموعة صغيرة من المستشارين الذين يساعدونه في مجال. (الاورو–متوسطية للحقوق، صفحة 16)

خامسا: محكمة العدل الأوروبية

هي اعلى هيئة قضائية للاتحاد الاوروبي، تتمتع بالاستقلالية التامة، تقوم بضمان فرز وتوحيد القوانين الاوروبية الواجبة التطبيق. مقرها لوكسمبورغ، تقوم محكمة العدل الاوروبية بمهام ومسؤوليات عديدة من بينها:

- تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الاوروبي.
- الفصل في المنازعات بين الدول الاعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.
- الفصل في المسائل المرفوعة اليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق.
- يجوز لاي مواطن اوروبي اقامة دعوى امام محكمة العدل الاوروبية مادام الامر يتعلق بتصرف قانوني يؤثر عليه بشكل مباشر.

كما تختص محكمة العدل الاوروبية كذلك بالفصل في كل الطعون المقدمة من طرف البرلمان الاوروبي ومجلس المحاسبة والبنك المركزي الاوروبي، كما تختص بالفصل في الطعون التي يتقدم بها الاشخاص الطبيعيون او المعنويون. وتتكون محكمة العدل الاوروبية من قاض واحد من كل دولة عضو في الاتحاد الاوروبي، اما رئيس المحكمة فيتم انتخابه من بين القضاة الذين يمثلون الدول الاعضاء لفترة قابلة للتجديد ثلاث سنوات. (الجزيرة، 2017)

المبحث الثاني: واقع التجارة الداخلية والخارجية للاتحاد الاوروبي

يكتسي قطاع التجارة البينية والتجارة الخارجية اهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة والاتحاد الاوروبي على وجه الخصوص لانه يعتبر كأكبر قوة تجارية في العالم وقد ساهمت ازالة الحواجز امام التجارة داخل الاتحاد الاوربي بازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية.

المطلب الأول: تطور التجارة العالمية والنمو الاقتصادي

تعد التجارة الدولية احدى القواعد الاساسية التي تقوم عليها العولمة الحالية، وهي ما تشكل الجوهرة العملية الاقتصادية، فكان للتجارة العالمية القدرة الفائقة على توحيد العالم واندماج المجتمعات والدول في المنظومة لعالمية.

الفرع الأول: التطورات الحاصلة في التجارة العالمية

لقد اصبحت التجارة الدولية من اهم الانشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا. فالتجارة العالمية لها اهمية كبيرة لدول العالم فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها محليا، ولذا فان التجارة العالمية تتيح لدول العالم امكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوي رفاهية دول العالم. وتنشا تلك الاهمية من حاجة دول العالم الى الحصول على سلع وخدمات من الدول الاخرى ويرجع ذلك الى: (السريتي، 2011)

- عدم قدرة اي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية ان تقوم بانتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الاولية او عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لانتاج هذه السلع محليا.
- اختلاف تكاليف انتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما انتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الاخرى. لذا يكون من الافضل لها عدم انتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

ويوضح الشكل التالي (2) مسار تطورات التجارة العالمية خلال فترة (2011-2020) فحسب مجموعة البنك الدولي فان نتائج التجارة العالمية ارتفعت عامي 2018-2019 حيث بلغت صادرات البضائع العالمية 19.65 تريليون دولار في عام 2018 و19.11 تريليون دولار سنة 2019. اعلي من 17 تريليون دولار في عام 2017. وكما شهدت التجارة العالمية انخفاضا في عام 2020 الى 17 تريليون دولار بعد ما حققته عام 2019.

الشكل رقم (2): تطور التجارة العالمية خلال الفترة (2011-2020)

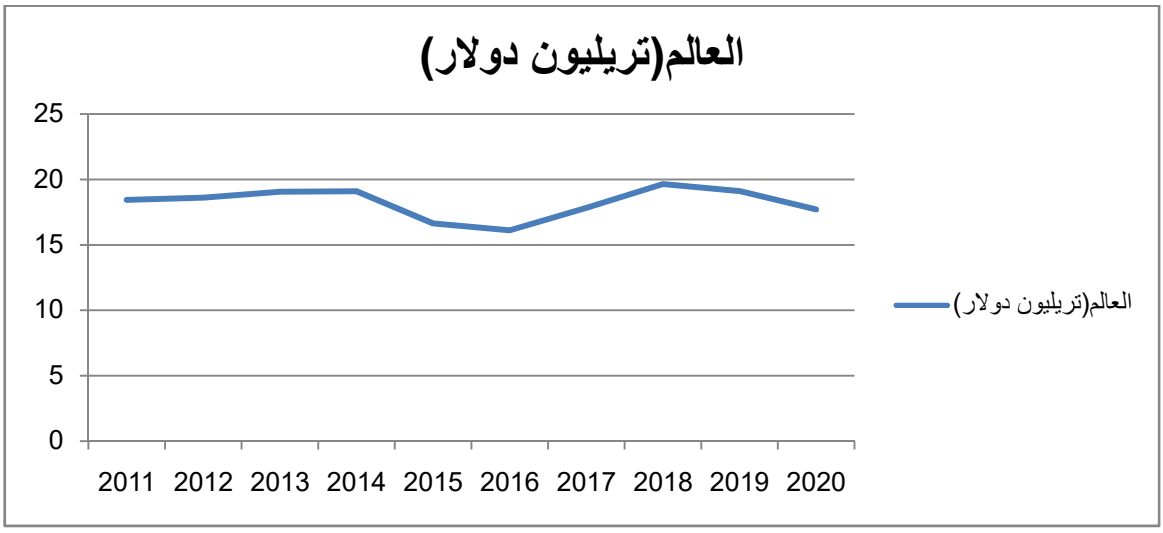

المصدر: (البنك الدولي، 2021)

الفرع الثاني: حجم تجارة البضائع والسلع بين بعض الدول

يوضح الشكل رقم (3) حجم تجارة البضائع بين بعض الدول حيث سجلت جميع المناطق انخفاضا في حجم تجارة البضائع على الاساس سنوي الربع الاول من عام 2020، باستثناء كومنولث الدولة المستقلة (بما في ذلك بعض الدول المنتسبة والدول الاعضاء السابقة)، التي زادت صادراتها بنسبة (2.8%). بينما انخفضت صادرات امريكا الشمالية وبأكبر نسبة ب(-25.5%) ، تليها افريقيا بنسبة (-21.7%)، ثم اوروبا (-20.4%) ومن الشرق الاوسط (-19.7%) كما شوهد اقل انخفاض في امريكا الجنوبية والوسطي(-9.0%) واسيا (7.1-%).

بينما في الربع الثاني من عام 2020 ارتفع حجم صادرات البضائع في كل من آسيا ب (21.0%) وتليها اوروبا (1.9%). وكان منخفضا بشكل طفيف في كل من امريكا الجنوبية والوسطي ب(-0.19%) وامريكا الشمالية (-2.2%). واظهر انخفاضا اكثر وضوحا في افريقيا (-4.6%) والشرق الاوسط وكومنولث الدولة المستقلة ب(-8.4%) و(-13.9%) على التوالي.

الشكل رقم (3): حجم تجارة البضائع بين بعض الدول فيما بينها دول الاتحاد الاوروبي

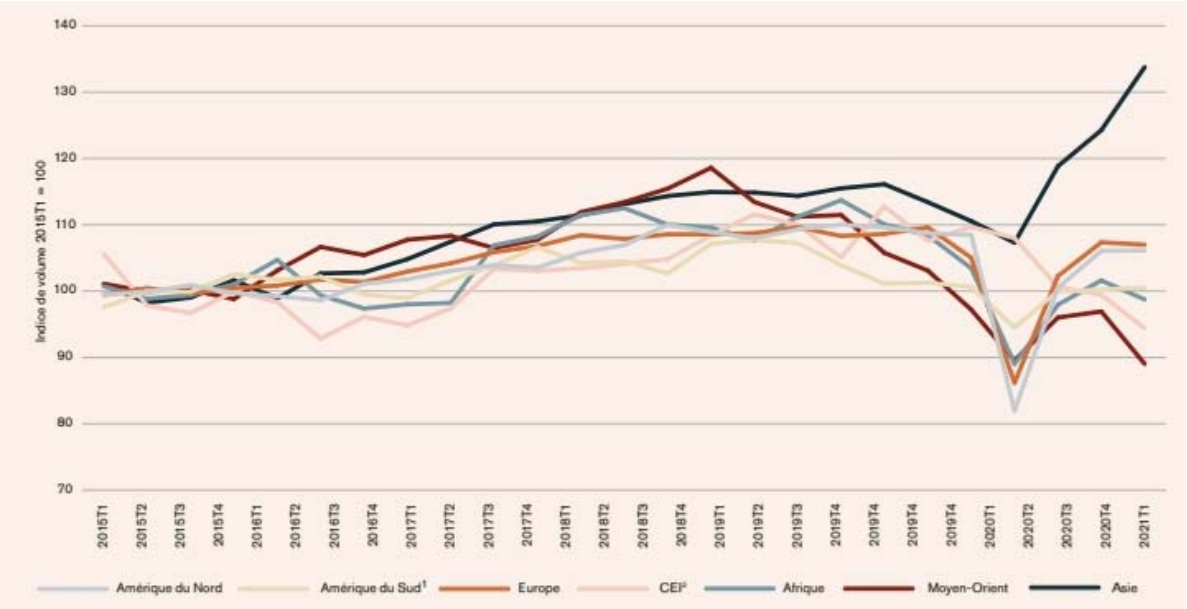

المصدر:(Examen statistique du commerce mondial , 2020, p. 24)

كما يوضح الشكل (4) التالي حجم الواردات السلعية لمدة عام من الربع الثاني في عام 2020 حيث نجد ان جميع المناطق سجلت تقلصات قوية ولا سيما الشرق الاوسط (-20.1%) واوروبا (-19.0%)، امركيا الجنوبية والوسطي ب (-18.6%) وامريكا الشمالية (-17.8%) ، افريقيا (-16.0%) واسيا (-7.0%) واما بعد ذلك فقد شاهدت انتعاش في كل المناطق ماعدا في إفريقيا والشرق الاوسط. وكان الانتعاش الأقوى في آسيا.

الشكل رقم (4): حجم الواردات السلعية بين بعض الدول منها دول الاتحاد الاوروبي

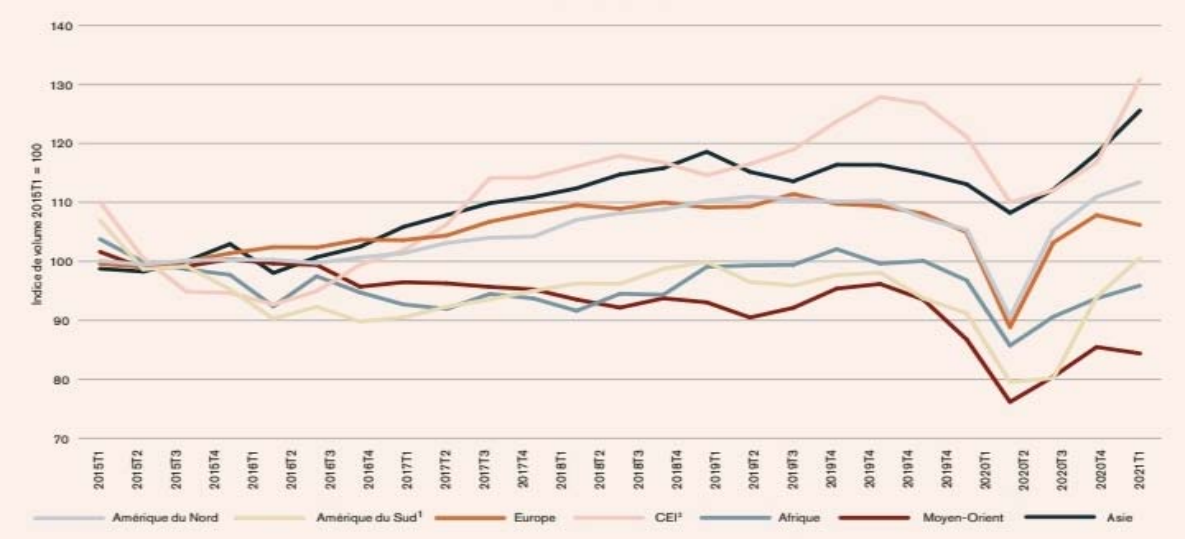

المصدر: (Examen statistique du commerce mondial ، 2020، صفحة 25)

المطلب الثاني: اداء التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة حجر الاساس الذي يقوم عليه هذا العملاق الاقتصادي وهنا سوف نتعرف على واقع تجارة الاتحاد الاوروبي الخارجية وأبرز الشركاء التجاريين الرئيسين.

الفرع الاول: تجارة السلع خارج الاتحاد الاوروبي

يوضح الشكل رقم (5) تجارة السلع خارج الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2011-2020) بوحدة المليار يورو حيث بلغت ذروتها في تصدير السلع خارج الاتحاد الاوروبي عام 2019 وقدرت قيمته ب2131.8 مليار يورو، كما كانت اكبر قيمة استوردتها من سلع خارج الاتحاد لنفس العام ب 1940.5 مليار يورو. وهذا مما جعل رصيدها قد بلغ 191.3 مليار يورو. وزاد الفائض التجاري لها في عام 2020 فقدر ب217.8 مليار يورو مقارنة بعام 2019. فبلغ حجم الصادرات 1932.2 مليار يورو، اما الوادرات فقدرت ب 1714.3 مليار يورو.

الشكل رقم (5): تجارة السلع خارج الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2011-2020)

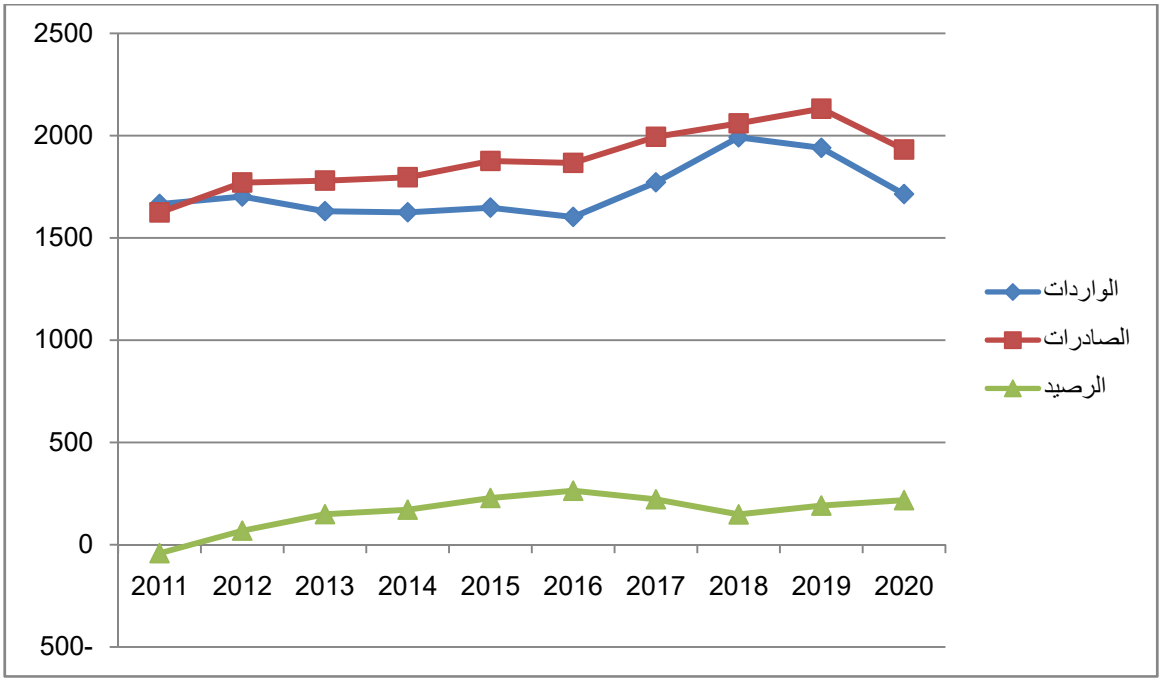

المصدر:(eurostat, 2022)

الفرع الثاني: التجارة الدولية للاتحاد الاوروبي في البضائع حسب المنتجات

من خلال الجدول (3) نلاحظ ان في عام 2020 بلغت قيمة التجارة بين الاتحاد الاوروبي وبقية دول العالم (الواردات + الصادرات) من المنتجات المصنعة 2868.9 مليار يورو، حيث صدر الاتحاد ما قيمته 1603 مليار يورو من المنتجات المصنعة واستورد 1265.9 مليار يورو، مما ولد فائض قدره 337 مليار يورو، وهو أكبر فائض عاد على الاتحاد الاوروبي من تجارة في البضائع حسب المنتجات. وتليها التجارة في المنتجات الكيماوية فقد حقق فائض قدره 177 مليار يورو وذلك بعد تصدير بقيمة 410 مليار يورو، واستيراد 233.1 مليار يورو. ثم تأتي في المرتبة الثالثة التجارة في المنتجات الزراعية حيث قد صدر ما يقارب 180 مليار يورو واستورد 141مليار يورو اما الفائض فقد بلغ 44 مليار يورو.

كما قد حقق عجز في الميزان التجاري في تجارة بعض المنتجات ونجد ان اكبر عجز كان في تجارة السلع الاولية والذي قدر بقيمة 130 مليار يورو والناتج عن استيراد بقدر 414 مليار يورو مقابل تصدير ب 284 مليار يورو.

جدول رقم (3): تجارة الاتحاد الاوروبي في البضائع حسب المنتجات 2020 (مليار يورو)

فئة التصنيف	الصادرات	الواردات	الرصيد
المنتجات الزراعية	185.2	141.1	44.2
المنتجات المصنعة	1603	1265.9	337
السلع الاولية	284	414	-130
الموارد الخام	53.2	79.7	-26.5
منتجات التكنولوجيا الفائقة	342	346.5	-4.5
المنتجات الكيماوية	410.9	233.1	177.8

المصدر: من اعداد الطالب وفق معطيات يورستات

الفرع الثالث: أهم الشركاء التجاريين الرئيسين

ان التحليل الاقرب للجدول رقم (4) يكشف لنا ان الصين كانت الشريك الرئيسي للاتحاد الاوروبي للسلع المستوردة في عام 2020، وتليها الولايات المتحدة الامريكية ثم المملكة المتحدة ثم سويسرا. في حين كانت روسيا واليابان لها مواقف مقارنة مع الوضع بالنسبة لصادرات الاتحاد الاوروبي.

اما عن الدول الافريقية فكانت هناك زيادة في السلع المصدرة من الاتحاد الاوروبي الى افريقيا بالإضافة الى نقص في السلع المستوردة الى الاتحاد من افريقيا (35-مليار يورو مقارنة مع 2019) وعليه فسجل الاتحاد الاوروبي فائض تجاري في السلع مع افريقيا بلغ 24 مليار يورو.

وما تبقي من ترتيب للسلع المستوردة الى الاتحاد الاوروبي كانت كل من تركيا، كوريا الجنوبية، النرويج، الهند والبرازيل.

جدول رقم (4): اهم الشركاء التجاريين الرئيسين للاتحاد الاوروبي (2020)

اهم الشركاء التجاريين	الصادرات	الواردات
روسيا	97	94.7
الولايات المتحدة الامريكية	353.2	203
الدول الافريقية	124	101
الصين	202.8	385.1
الهند	32.2	33
اليابان	55.2	55
البرازيل	33.8	32.9
تركيا	70.1	62.4
النرويج	48.6	42.5
كوريا الجنوبية	45.3	44.1
المملكة المتحدة	278.3	169
سويسرا	142.3	108.9

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات يورستات

والشكل رقم (6) يوضح تجارة الاتحاد الاوروبي في البضائع مع الصين خلال الفترة (2011-2020)، حيث ارتفعت الصادرات الى الصين والواردات منها. فالصادرات كانت الاعلى في عام 2020 (202.8 مليار يورو) والادنى عام 2011 (127 مليار يورو).

اما الواردات فكانت الاعلى في عام 2020 (385 مليار يورو) والادنى في عام 2013 (239 مليار يورو). وتم تسجيل عجز تجاري باستمرار، ارتفع من 129 مليار يورو في عام 2011 الى 132 مليار يورو عام 2020.

الشكل رقم (6): تجارة الاتحاد الاوروبي في البضائع مع الصين (2011–2020)

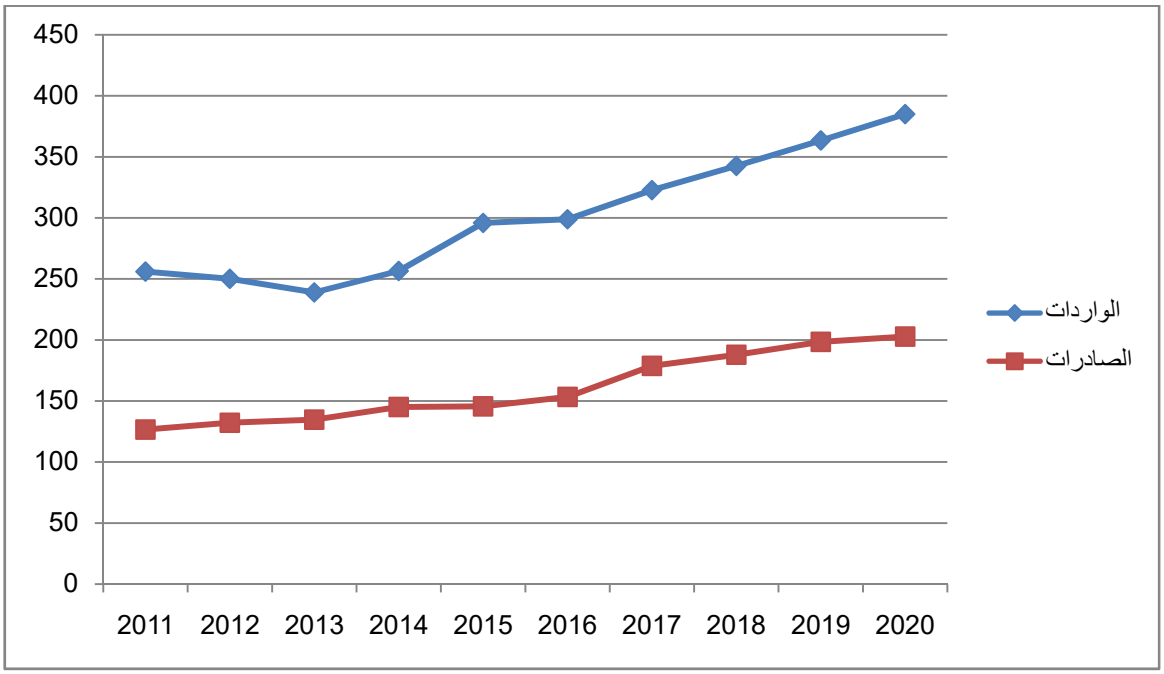

المصدر: (eorostat، 2022)

واوضح "يورستات" في بيان: "خلال العام 2020، ان الصين كانت الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الاوروبي". وإذا كان الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول للصين منذ عام 2004، فهذه المرة الاولى التي يكون فيها العكس صحيحا، اي ان الصين سبقت الولايات المتحدة في حجم المبادلات التجارية مع اوروبا. ففي عام 2020 بلغ حجم تجارة الاتحاد الاوروبي مع الصين 587 مليار يورو مقارنة ب 555 مليار يورو مع الولايات المتحدة، وفقا للأرقام الصادرة عن المعهد الاوروبي للإحصاء (يورستات).

واصبحت المملكة المتحدة التي لم تعد جزءا من الاتحاد الاوروبي، ثالث اكبر شريك تجاري للتكتل بعد الصين والولايات المتحدة. ومع ذلك انخفضت الصادرات الاوروبية الى بريطانيا بنسبة 13.2% والواردات بنسبة 13.9% سنة 2020. وفي المجموع سجل الاتحاد الاوروبي عام 2020 ارتفاعا حادا في الفائض التجاري مع بقية العالم الى 217.3 مليار يورو مقابل 191.5 مليار يورو عام 2019.

اما الشكل رقم (7) فيوضح لنا مزيج الطاقة في الاتحاد الاوروبي والاعتماد على الاستيراد. حيث قام الاتحاد الاوروبي في عام 2020 باسترداد 57.5% من الطاقة التي استهلكها لان تغيرات الانتاج والمخزون الخاصة به لم تلب سوى 42.5% من احتياجاته وكانت روسيا هي المورد الرئيسي للغاز الطبيعي والنفط والفحم الى الاتحاد الاوروبي.

الشكل رقم (7): اجمالي الطاقة المتاحة في الاتحاد الاوروبي ومصادرها (2020)

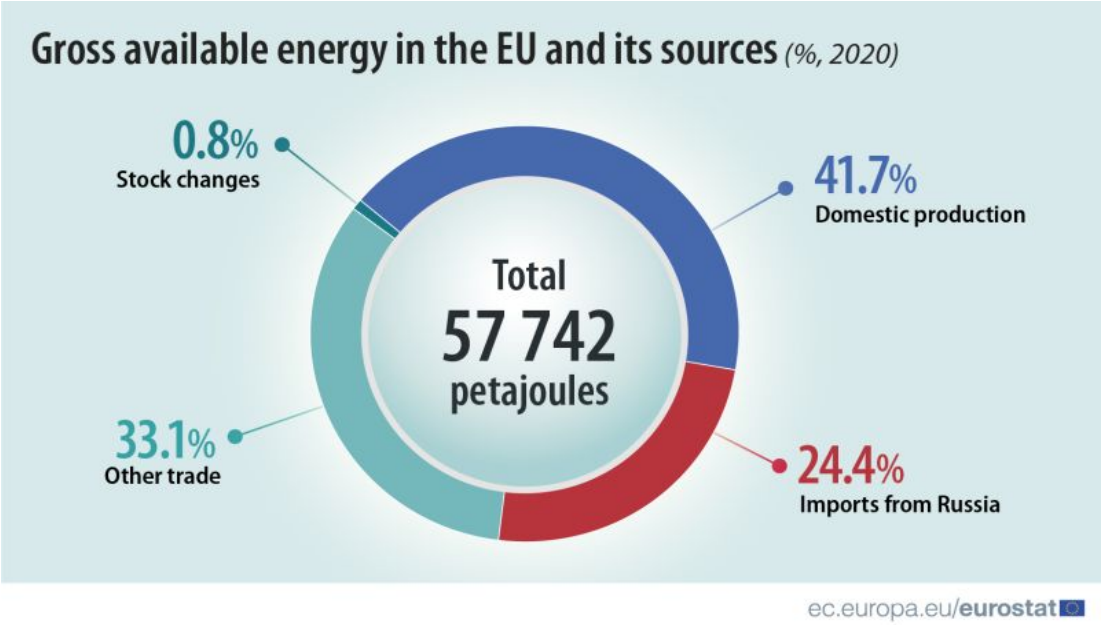

المصدر: (eorostat، 2022)

وعليه فان اكبر خمس شركاء للاتحاد الاوروبي سنة 2020 كانت كما يلي:

- ❖ الصين الشريك التجاري الاول للاتحاد الاوروبي للمرة الاولي متجاوزة الولايات المتحدة، وذلك بفضل الانتعاش السريع لاقتصادها الاقل تأثرا بوباء كوفيد-19 من اقتصادات الشركاء الغربيين.
- ❖ ثاني شريك للاتحاد الاوروبي هي الولايات المتحدة تليها المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة.
- ❖ سويسرا رابع اكبر شريك للاتحاد الاوروبي حيث تمثلت حجم تجارة الاتحاد الاوروبي مع سويسرا 250 مليار يورو.
- ❖ تعد روسيا خامس اكبر شريك تجاري للاتحاد الاوروبي في العالم وتمثل التجارة مع روسيا 4.8% من مجموع المعاملات التجارية للاتحاد الاوروبي خلال سنة 2020، وذلك حسب معطيات المفوضية الاوروبية. فان أكثر من ثلثي السلع الروسية تتجه اساسا للسوق الاوروبية.

المطلب الثالث: التجارة البينية داخل الاتحاد الاوروبي

تركز التجارة البينية للاتحاد الاوروبي على المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء، ونوضح هذا من خلال ما يلي:

الفرع الأول: التجارة البينية في دول الاتحاد الاوروبي من قبل الدول الاعضاء

يوضح الجدول رقم (5) مساهمة الدول الاعضاء (بالقيمة والنسبة المئوية) في التجارة البينية لدول الاتحاد الاوروبي، حيث نلاحظ ان من يحتل المكانة الاولى بين دول الاعضاء الاتحاد في التجارة البينية خلال الفترة (2011-2020) هي المانيا وكانت نسبتها عامي (2011-2020) تتراوح مابين (22% و 23%) على التوالي من حجم التجارة الداخلية وتليها فرنسا بنسبتي (13% و12%) وتليهم ايطاليا وبلجيكا حيث كانت متقاربة وبلغت نسبتها في التجارة البينية (8% و 7%) اما اقل مساهمة في التجارة الداخلية لدول الاتحاد كانت من نصيب مالطا بنسبة 0.1% وقبرص ب0.2%.

الجدول رقم (5): التجارة البينية بين دول الاتحاد الاوروبي (2011–2016–2020)

	2011	2016	2020
بلجيكا	8.9	7.9	7.6
بلغاريا	0.6	0.7	0.7
التشيك	3.4	3.8	3.9
دنمارك	1.9	2.0	2.1
المانيا	22.7	23.0	23.2
استونيا	0.4	0.4	0.4
ايرلندا	0.7	1.1	1.2
اليونان	1.0	0.9	1.0
اسبانيا	6.1	6.3	5.8
فرنسا	13.8	13.0	12.0
كرواتيا	0.4	0.6	0.6
ايطاليا	8.8	8.2	7.8
قبرص	0.2	0.2	0.2
لاتفيا	0.4	0.4	0.4
ليتوانيا	0.5	0.7	0.7
لوكسمبورغ	0.7	0.6	0.6
هنغاريا	2.1	2.5	2.6
مالطا	0.1	0.1	0.1
هولندا	7.4	7.3	7.8
استراليا	4.5	4.2	4.2
بولندا	4.4	4.9	5.5
برتغال	1.8	1.8	1.8
رومانيا	1.7	2.0	2.1
سلوفينيا	0.8	0.7	0.8
سلوفاكيا	1.8	2.1	2.1
فنلندا	1.5	1.5	1.5
السويد	3.4	3.3	3.2

المصدر:(eurostat, 2022)

الفرع الثاني: تجارة السلع والبضائع داخل الاتحاد الاوروبي

هناك تباين واسع في قيمة تجارة التصدير في السلع لدولة العضو من الشركاء في الاتحاد الاوروبي كما يمكن ان نري في الشكل التالي رقم (8) ان في 2020 تراوحت قيمة التجارة في تصدير البضائع داخل الاتحاد اكثر من 21% في المانيا من اجمالي الصادرات داخل الاتحاد الاوروبي، وكانت هناك تسع دول اعضاء منها (هولندا، بلجيكا، فرنسا، ايطاليا وبولندا...) كانت قيمة صادرات السلع للشركاء في الاتحاد الاوروبي تمثل حوالي 70% من القيمة الاجمالية للصادرات داخل الاتحاد الاوروبي من البضائع.

الشكل رقم (8): تصدير البضائع الى الدول الاعضاء الاخرى 2020

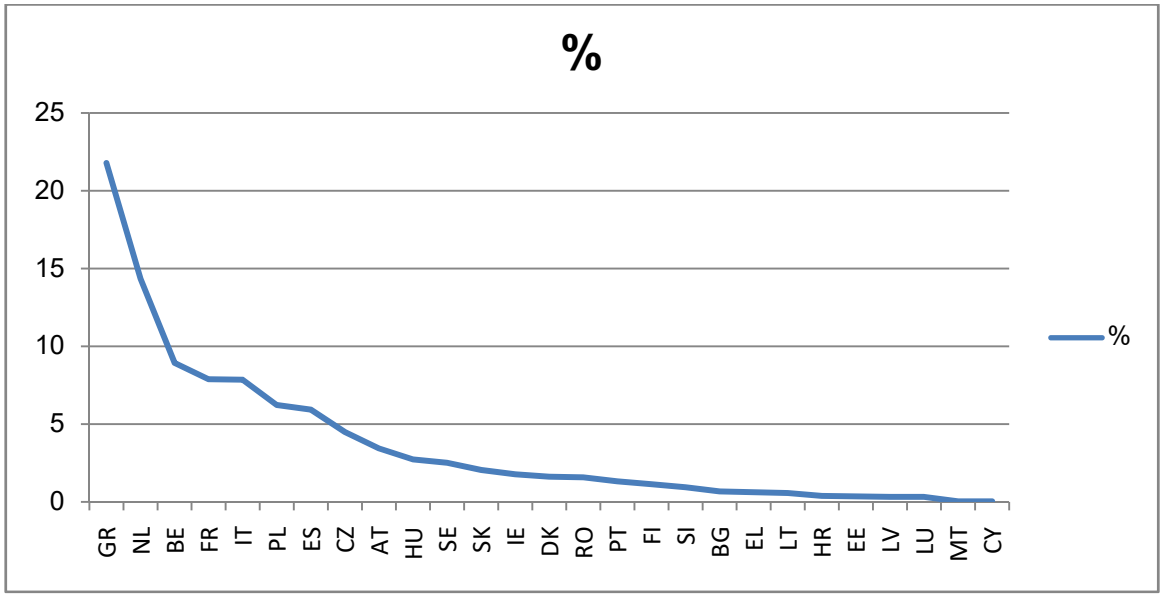

المصدر: (eurostat، 2022)

ويبين الشكل (9) اهم السلع والبضائع المتداولة داخل الاتحاد الاوروبي (وذلك وفقا لتصنيف اتفاقية السلام الشامل) في الصادرات داخل الاتحاد من عام 2017 الى عام 2020. حيث نجد ان انخفاض قيمة كل صادرات في مختلف البضائع والسلع داخل الاتحاد الاوروبي عام 2020 مقارنة بعام 2019 فمثلا نجد ان قطاع السيارات والمقطورات قد بلغت 342 مليار يورو في 2020، بينما قد حققت في 2019 مايقدر ب398 مليار يورو. اما في مجال الكيماويات فكانت قد حققت 267.5 مليار يورو. مقابل تحقيقها 284.4 مليار يورو عام 2019. وفي القطاعات الاخرى فكان مقدار الفرق بين عامي 2019 و2020 اختلاف طفيف.

الشكل رقم (9): البضائع الاكثر تداولا داخل الاتحاد الاوروبي (2017-2020، مليار يورو)

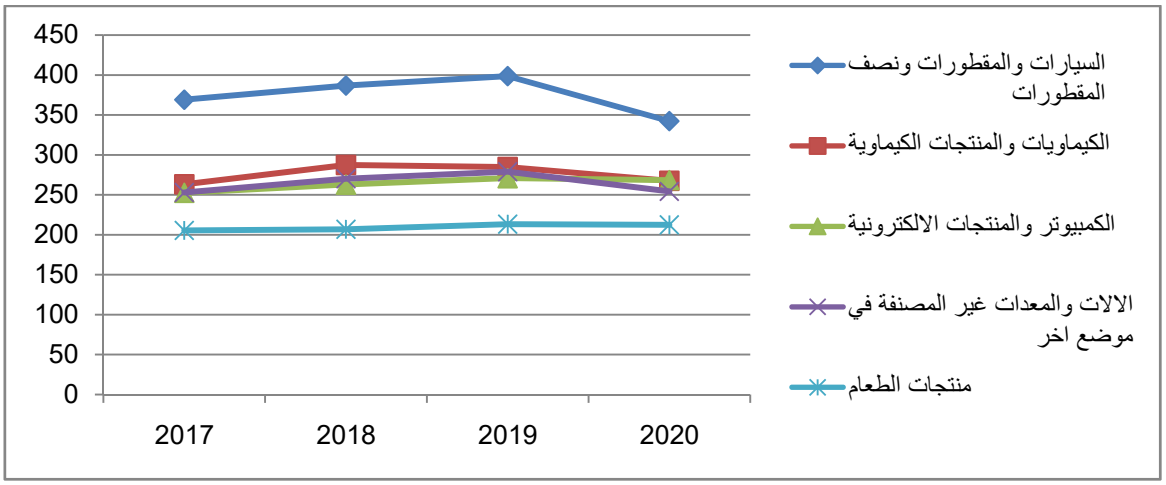

المصدر:(eorostat, 2022)

الفرع الثالث: الميزان التجاري

يوضح الجدول رقم (6) رصيد الميزان التجاري لبعض دول الاتحاد الاوروبي عام 2020، حيث بلغ اكبر فائض التجاري (اي الصادرات اكبر من الواردات)، لفرنسا بنحو 3515.8 مليون دولار، تليها المانيا 1217 مليون دولار، واسبانيا ب 108 مليون دولار. وتركز العجز التجاري (اي الواردات اكبر من الصادرات) بايطاليا بنحو 798 مليون دولار.

وحقق الاتحاد الاوروبي لعام 2020 فائض قدره 3061.3 مليون دولار ما يعادل قيمة (25 مليار يورو) وفقا للتقديرات الاولية ل "يورستات"، بنسبة 74.2% من صادرات الى خارج الاتحاد الاوروبي، و استوردت من الخارج 49.9%.

الجدول رقم (6): الميزان التجاري لدول الاتحاد الاوروبي (2020-الوحدة مليون دولار)

	صادرات	واردات	حصة الصادرات	حصة الواردات	الميزان التجاري
فرنسا	10104.9	6589.1	% 26.1	%12.8	3515.8
ايطاليا	6521.1	7319.5	%16.8	%14.2	-798.4
المانيا	4779.5	3562.5	%12.3	%6.9	1217
اسبانيا	2268.8	2160.6	%5.9	%4.2	108.2
المملكة المتحدة	773.9	599.9	%2.0	%1.2	174
بلجيكا	779.5	852.7	%2.0	%1.7	-73.2
السويد	87.5	206.5	%0.2	%0.4	-119

المصدر:) وزارة التجارة وتنمية الصادرات(

خلاصة الفصل:

يعد الاتحاد الاوروبي تجربة ناجحة رغم كل الصعوبات التي واجهت طريقه إلا انه تمكن من انجاح تجربته على الصعيد الدولي، فقد استطاع الاتحاد الاوروبي ان يشكل قوة اقتصادية مهمة، وتأكد من نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في اوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل الى نهاية غايتها، فهو اندماج بين دول تختلف شعوبها عن بعضها في اللغة والثقافة والعادات والتاريخ. وما بقي عليها الان هو انها بحاجة لقهر التحديات الداخلية والخارجية وذلك لتصل بهذا الاندماج الى بر الامان.

وحتى لو تعدد نماذج الاندماجات الاقتصادية عبر العالم، يبقي نموذج الاتحاد الاوروبي هو الابرز، حيث كان الانتقال عبر درجات الاندماج اقليمي متدرجا وتصاعديا.

وهذا الفصل نوضح النتائج التالية:

- ان اوروبا تسارعت التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا الى الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الى جانب توسيع عضويته.
- ان معاهدة ماستريخت كانت اللبنة الاساسية لقيام اليورو الوحدة الموحدة لدول الاتحاد الاوروبي.
- الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تتاجر في السلع فيما بينها أكثر من الدول الاخرى خارج الاتحاد الاوروبي.
- ازالة القيود الجمركية بين دول الاتحاد تسهل عمليات التبادل التجاري مرور السلع والخدمات مما تعزز انتعاش التجارة ما بين الدول الاعضاء

الخاتمة

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها اهمية التكتلات الاقتصادية التي اصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد امام الدول سوى اللجوء اليها خاصة امام اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد ان الواقع الذي افرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه الى تكوين تكتلات اقتصادية او تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم اساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الاقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والاقليمية في الوقت الراهن.

فان واقعية التكامل تكمن اساسا في تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية، حيث ان هذه العملية تصبح اسهل واسرع بعد قيام التكامل، اذ انه الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي الى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالانتاج والاستثمار والدخل والتشغيل، وكذلك يقلل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي الى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة خصوصا اذا كان العمل التكاملي قد وصل الى مراحل متقدمة، حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية، وبالأخص الجانب التجاري محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية، التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج. وكان الاتحاد الاوروبي هو من أبرز اشكال التكامل الاقتصادي العالمي.

وباعتبار ان التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الامام كان لزاما على دول الاتحاد الاوروبي ان تعمل على تنميتها وتطويرها ولن يتسنى لها ذلك الا إذا عملت على ازالة العوائق التي تواجهها.

وقامت دول الاعضاء بتنسيق سياستها التجارية للوصول الى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي ولعب الاتحاد الاوروبي دور مركزيت في موضوع تحرير التجارة الخارجية باعتباره اكبر قوة تجارية في العالم حيث يساهم باكثر من 25% من اجمالي صادرات وواردات العالمية بمقارنة بالولايات المتحدة الامريكية والصين وقد ساعده في ذلك قوته الصناعية والمالية والزراعية وعلاقته الخارجية.

وذلك بازالة العوائق التجارية فيما بينهم ويمكن ان ينتقل من تكامل مقتصر على تحرير التجارة في السلع الى تكامل المتعلق بالسياسات كما هو الحال في الاتحاد الاوروبي.

كما ركزت التجارة الاوروبية البينية على المبادلات التجارية بين دول الاعضاء على عكس التجارة الخارجية التي تكون بين الاعضاء والدول غير الاعضاء او الشريكة للاتحاد الاوروبي وقد سجلت مستوى عالي بالنسبة للتجارة الخارجية وهذا لأهمية السوق الداخلية للاتحاد.

نتائج اختيار الفرضيات:

1. التكامل الاقتصادي الذي يشهده العالم حاليا (الصيغة الجديدة) يختلف كثيرا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية (الصيغة القديمة) فأصبح عملية متعددة الاوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الاهداف الاستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الاعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي. **وهذا ما يعني بصحة الفرضية الاولى.**
2. تساهم التكتلات الاقتصادية في رفع كفاءة الاداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار ان هذه المنظمة تساعد على زيادة التجارة فينا بين دول الاعضاء بها، نتيجة ازالة القيود الجمركية والادارية ومن ثم توسيع دائرة الاسواق. مما يجعل التجارة البينية اداة اساسية في تطوير ابعاد التكامل الاقتصادي **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**
3. تساهم التكتلات الاقتصادية في تحويل التجارة من البلد ذو تكلفة اقل خارج التكتل بفعالية اعلى، الى البلد ذو تكلفة اعلى داخل التكتل بفعالية أقل، وهو ما يؤثر سلبا على الدول الغير الاعضاء فهو يبعدها عن التخصص الدولي للموارد، مما تجد صعوبة بالغة في المحافظة على اسواق التصدير اذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة اعلى من تلك الداخلية للدول المستوردة، اما مساهمة التكتلات الاقتصادية في نقل الانتاج من المصدر الاكثر كفاءة وباقل تكلفة، الى المصدر الاقل كفاءة وبأعلى تكلفة داخل التكتل، ادى تخصيص كفء للموارد وتحقيق مستويات مطلوبة من الرفاهية الاقتصادية، مما يعود بالإيجاب على الدول المتكتلة، وفق الاثر الانشائي للتجارة، **مما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**
4. يعد الاتحاد الاوروبي من اهم وانجح تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الاول لإقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة فبدأ بسبعة اعضاء فقط ثم بدأ بالتوسع الى ان وصل درجة التكامل الاقتصادي والنقدي. واعتمدت التجربة الاوروبية على تحرير التجارة البينية للسلع فيما بينها، وتكثيف المبادلات التجربة وتنوعها حيث اصبحت كل دولة عضو أكثر من نصف تجارتها الخارجية تتم مع دول الاتحاد **وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة.**

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول الى جملة من النتائج جاء ذكرها من باب التأكيد على اهميتها، ونذكر منها ما يلي:

- أصبح العالم اليوم يعرف بعالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، والذي يعتبر الحافز لقيام الدول النامية بهذا النوع من التكتلات لغرض تحقيق مصالحها الاقتصادية.
- التكتلات الاقتصادية الاقليمية وسيلة تلجأ اليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق اهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية.
- للتكتلات الاقتصادية والاقليمية اثر ايجابي في تطوير التجارة الخارجية.

- اصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، لذلك العيش في عزلة عن العالم وما يجري فيه اصبح امرا صعبا للغاية.
- حرص الدول المتقدمة بل والاكثر تقدما على تواجدها ضمن اكبر قدر من التكتلات الاقتصادية.
- ان تحرير التجارة داخل الاقاليم ينجم عنه آثار مولدة للتجارة خارج الاقليم، حيث زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، ناجم عن زيادة الدخل داخل التكتل.
- تعد تجربة الاتحاد الاوروبي من نماذج التكامل الاقتصادي في العالم، حيث انه تسارعت تطوراته لتعزيز وتفعيل التجارة بين الدول الاعضاء، وبين دول اخرى من اجل توسيع جانب عضويته.
- يعتبر الاتحاد الاوروبي كأكبر قوة تجارية في العالم بحيث يساهم بأكثر من 25% من اجمالي الواردات والصادرات في العالم.
- تعتبر الصين اول شريك تجاري للاتحاد الاوروبي واكبر قوة اقتصادية و الولايات المتحدة الامريكية ثاني شريك تجاري بعد الصين.
- ان نسبة التجارة داخل الاتحاد الاوروبي في البضائع اعلى من التجارة خارج الاتحاد الاوروبي في معظم الدول الاعضاء وهذا يعكس الى حد ما الروابط تاريخية وموقع الجغرافي.

التوصيات:

يمكننا تقديم المقترحات والتوصيات التالية:

- السرعة في تنفيذ ما اتفق عليه في مراحل التكامل الاقتصادي، كالقضايا الجمركية ومالها من تأثير على التجارة البينية.
- محاولة التخفيف من آثار وانعكاسات التكتلات الاقتصادية على الدول غير الاعضاء، واعادة النظر في اختلاف درجات الاستفادة من المكاسب التي تحققها.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الملخص	
كلمة شكر	
إهداء	
قائمة الجداول	**I**
قائمة الاشكال	**II**
مقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التكتلات الاقليمية	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الاقليمية	**03**
المطلب الاول: مفهوم التكتلات الاقتصادية	**03**
الفرع الاول: مفهوم التكتلات الاقتصادية	**03**
الفرع الثاني: مفهوم الاقليمية	**04**
المطلب الثاني: ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية	**04**
المطلب الثالث: خصائص التكتلات الاقتصادية ودوافعها	**06**
الفرع الاول: خصائص التكتلات الاقتصادية	**06**
الفرع الثاني: اسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الاقليمية	**07**
المبحث الثاني: مفاهيم حول التكامل الاقتصادي	**08**
المطلب الاول: تعريف التكامل الاقتصادي وشروطه	**08**
الفرع الاول: تعريف التكامل الاقتصادي	**09**
الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي	**09**
المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي ودوافعه	**10**
الفرع الاول: اشكال التكامل الاقتصادي	**10**
الفرع الثاني: اهداف التكامل الاقتصادي	**11**
المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي ومعيقاته	**12**
الفرع الاول: مقومات التكامل الاقتصادي	**12**

الفرع الثاني: معيقات التكامل الاقتصادي	12
خلاصة الفصل الاول	14
الفصل الثاني: أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة البينية	15
تمهيد	16
المبحث الاول: أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية	17
المطلب الاول: أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية	17
المطلب الثاني: أثر التكتلات الاقتصادية على نشاط شركات العابرة للقارات	18
الفرع الاول: مفهوم الشركات العابرة للقارات	18
الفرع الثاني: خصائص الشركات العابرة للقارات	18
المطلب الثالث: التحالف الاستراتيجي	19
المبحث الثاني: أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية	21
المطلب الاول: الاثار الساكنة	21
الفرع الاول: أثر خلق التجارة	21
الفرع الثاني: تحويل التجارة	22
المطلب الثاني: الاثار الديناميكية	22
الفرع الاول: تشجيع الاستثمارات	23
الفرع الثاني: التغير التكنولوجي	23
الفرع الثالث: زيادة درجة المنافسة	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثالث: الاتحاد الاوروبي والمبادلات التجارية البينية	25
تمهيد	26
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الاتحاد الاوروبي	27
المطلب الأول: نشاة ومراحل تطوير الاتحاد الاوروبي	27
المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الاوروبي	30
الفرع الاول: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الاوروبي	30
الفرع الثاني: اهداف الاتحاد الاوروبي	31
المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الاوروبي	31
المبحث الثاني: واقع التجارة الداخلية والخارجية للاتحاد الاوروبي	35
المطلب الاول: تطور التجارة العالمية والنمو الاقتصادي	35
الفرع الاول: التطورات الحاصلة في التجارة العالمية	35
الفرع الثاني: حجم تجارة البضائع والسلع بين الدول	36

المطلب الثاني: اداء التجارة الخارجية	**38**
الفرع الاول: تجارة السلع خارج الاتحاد الاوروبي	**38**
الفرع الثاني: التجارة الدولية للاتحاد الاوروبي في البضائع حسب المنتجات	**39**
الفرع الثالث: أهم الشركاء التجاريين الرئيسين	**39**
المطلب الثالث: التجارة البينية داخل الاتحاد الاوروبي	**42**
الفرع الأول: التجارة البينية في دول الاتحاد الاوروبي من قبل الدول الاعضاء	**42**
الفرع الثاني: تجارة السلع والبضائع داخل الاتحاد الاوروبي	**44**
الفرع الثالث: الميزان التجاري	**45**
خلاصة الفصل الثالث	**46**
الخاتمة	**47**
فهرس المحتويات	**51**
قائمة المراجع	**55**

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: الكتب

1– احمد يوسف دودين ومصطفي يوسف كافي، 2019، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

2– عمر مصطفي احمد، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2014.

3– مُحَمَّد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2011.

4– وسيلة السبتي وشمس نريمان علوي، **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2018.

كتب الكترونية:

5– ابراهيم الاخرس، **دور الشركات عابرة للقارات في الصين تنمية اقتصادية ام استعمار وتبعية**، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

https://www.noor-book.com/كتاب-دور-الشركات-عابرة-للقارات-في-الصين-pdf

6– جون بيندر وسايمون اشرود، **الاتحاد الاوروبي مقدمة قصيرة جدا (ترجمة خالد غريب على)**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الاولى، 2016.

https://www.hindawi.org/books/82831538.

7– عبد المنعم سعيد، **الجماعة الاوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الاولى، يونيو 1986.

http://www.books4arab.me/تحميل-كتاب-الجماعة-الاوروبية-تجربة-ال/

8– حبيب محمود، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

http://pedia.svuonline.org/

9– مهند حميد مهيدي صالح، **الاثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الاوروبي شرقا (دول اوروبا الشرقية انموذجا)**، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الاردن.

https://books.google.dz/books?id=Afk_EAAAQBAJ&pg=PA3&lpg=PA3&dqD

ثانيا: الرسائل والاطروحات:

10. آسيا الواقي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.

11. امنية جمال صبحي وياسمين رجب ابراهيم، **كيفية تعظيم استفادة مصر من التكتلات الاقتصادية التجارية دراسة مقارنة بين الكوميسا والشراكة الاوروبية مع مصر من حيث التجارة البينية**، تمهيدي ماجستير اقتصاد الفرقة الثانية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، 2019-2020.

12. زين الدين حماشي، **انعاكسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سطيف، 2012/2011.

13. سعاد يحي، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على اصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الاوروبي)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

14. سمية مساهل، **دور التكامل الاقليمي والشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوروبي والاتحاد المغاربي–**،مذكرة مقدمةة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسير، سطيف، 2014/2013.

15. سكينة حملاوي، **انعكسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الاتحاد الاوروبي "ازمة اليورو"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2017/2016.

16. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة–**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007/2006.

17. علي عيشاوي، **محددات الحركة الدولية لرؤوس الاموال في ظل الازمة المالية العالمية 2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2018/2017.

18. عادل بلجبل، **التجربة الاوروبية في التعاون والتكامل الاقليمي –دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة.

19. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة (دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي2000–2010**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

20. كفية قسميوري، **التكامل الاقتصادي بالتحاد الاوروبي كاداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة–اليونان خلال الفترة 2015/2008–** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية-بسكرة، 2015-2016.

21. معن عبد العزيز الريس، **الاتحاد الاوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)**، قدمت هذه الرسالة استكملا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية، 2014/11/22.

22. مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل الازمة المالية "2002–2012"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

23. مُحَّد بن عزوز، **السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم،2015/2014.

ثالثا: المجلات والدوريات

24. احمد سعيد نوفل، **الاتحاد الاوروبي في مطلع الالفية الثالثة الواقع والتحديات**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، عدد 23، جوان 2005.

25. جابر فرطاقي وعبد الباقي روابح، **اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة البينية–حالة جماعة التنمية للجنوب الافريقي سادك–** مجلة الباحث الاقتصادي، 2021.

26. حامد عبيد الحداد، **التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية**، مجلة كلية الاداب، العدد 99.

27. صالح طالم، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وانعكساتها على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الاوروبي**، مجلة المعيار، العدد 16، المركز الجامعي تيسمسيلت، ديسمبر 2016.

28. صايل السرحان ومُحَّد المقداد، **الاتحاد الاوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**، مجلة المنارة، مجلد 19، العدد 02، 2013.

29. الطاهر الشليحي و صافية زورداني، **دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي للدول المغرب العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 08، العدد 01، الجزائر، 31 مارس 2020.

30. عبد العزيز احمد وجاسم زكريا، **الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

31. فاطمة الزهراء طاهري وبن غزال ابتسام، **التحالفات الاستراتيجية كاداة لاختراق المؤسسات للاسواق الدولية (نماذج عن تحالفات استراتيجية دولية)**،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، كسيلة.

32. مفيدة لمزري وسالمي وردة، **الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية–** ، مجلة ابليزا للبحوث والدراسات، مجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020/02/28.

33. مُحَّد الامين بن عزة، **التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 02، سعيدة.

رابعا: المواقع الالكترونية

34. عبد الكريم جابر العيساوي، **التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة: الاشكال والدوافع**، اراء حول الخليج، 2007/12/01.

http://araa.sa/index.php?vieew=article&id=2073:2014-07-48-04&option=com_comtent

35. الاورو متوسطية للحقوق، **العمل مع الاتحاد الاوروبي في مجال حقوق الانسان**،https://euromedrights.org

36. الجزيرة، **منظمات وهياكل اوروبا**، 2017/03/18..

.http: //www.aljazeera.net

37. البنك الدولي، 2021. https://data.albamkaldawli.org/topic/21

38. وزارة التجارة وتنمية الصادرات. http://www.commerce.gove.tn/ar/_11_273

39.

https://commens.wikimedia.org/wiki/File:eu_memer_states_and_camdidat_courtries_map.svg

40. eurostat, **intra-eu27** (**from 2020**) **trade**, **by member state**, **total product**,16/05/2022.

https://ec.europa.eu/eurostat/datarowser/view/tel00011/default/table?lang=en

41. eurostat, 07/2022.

https://ec-europa-eu.translate.goog/eurostat/statics-explained/index.php?title=international_trade_in_goods_for_the_eu

42. eurostat, 04/2022.

http://ec-europa-eu,transalte,goog/eurostat/statistics-explained/index,php?title-intra-eu_-_most_traded_goods&_x_tr_sl=en&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc